التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية

Developmental experiment of the China economy and the Prospective Horizons

م. محمد صالح جسام

Mohammed Saleh Jassam

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

المستخلص :

مرت عملية تنمية قطاعات الاقتصاد الصيني خلال الفترة التي اعقبت عام 1949 بالعديد من المراحل المهمة التي ساهمت بنقل الاقتصاد من بؤرة التخلف الى فضاءات التنمية ، فخلال الاعوام الأولى التي تلت ذلك العام تم التركيز على تطوير اداء القطاع الزراعي عبر إصلاح نظام الأرض وإعادة توزيع وسائل الإنتاج في الريف ، كما عملت الصين عاى تنمية الصناعات الصغيرة في الريف ، واعتمدت " إستراتيجية القفزة العظيمة الى امام " لتكون بداية التخلي عن النموذج السوفيتي ، ويمكن تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الصيني الى ثلاثة مراحل هي (التطبيق الاشتراكي ، الإصلاحات الاقتصادية ، السوق الاشتراكي) وقد شجعت الحكومة لغرض الإسراع بالتنمية اعتماد عدد من الأساليب ومنها السماح بالاستثمار الاجنبي وبناء المناطق الاقتصادية الحرة .

لقد حقق الناتج المحلي الاجمالي الصيني معدلات نمو متواصلة الارتفاع وفي مختلف القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري وغيرها ، فعلى صعيد تنمية القطاع الصناعي تم التركيز على الصناعات الارتكازية وعلى الصعيد التجاري فقد انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية WTOعام 2001 .

تواجه عملية تنمية الاقتصاد الصيني ثلة من التحديات والاعباء التي قد تؤثر في مستقبلها كازدياد عدد السكان والزحف الحضري على حساب الاراضي الزراعية وارتفاع نسبة التلوث ، ورغم ذلك فان الاقتصاد الصيني مرشح خلال السنوات القليلة القادمة ان يكون اكبر اقتصاد في العالم وبما يمكنه من مواجهة اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية

Abstract

Gone through the process of developing sectors of the Chinese economy during the period following 1949, many of the milestones that have contributed to the transfer of the economy from underdevelopment to development, during the early years of the ensuing year, the focus was on the development of the agricultural sector through the reform of the Earth system and the redistribution of the means of production in the countryside,

China worked the development of small industries in the countryside, and adopted the "Strategy for the Great Leap forward" to be the beginning of the abandonment of the Soviet model,

Can be divided into stages of the development of the Chinese economy into three stages, namely (Socialist application, economic reforms, the socialist market) has encouraged the government for the purpose of accelerating the development, adoption of a number of methods, including allowing foreign investment and build a free economic zones.

Achieved the Chinese GDP growth rates continued to rise in various sectors such as the agricultural and industrial sector, commercial and other,

At the level of development of the industrial sector has been a focus on industries that are basic and commercial level, China has joined the World Trade Organization in 2001.

Facing the process of development of the Chinese economy a number of challenges and

burdens that may affect the future increase population and urban sprawl at the expense of agricultural land and the high rate of pollution, though the Chinese economy is a candidate during the next few years to be the largest economy in the world and to enable it to face the U.S. economy U.S.

المقدمة :

- **أهمية البحث :**

شهدت الصين تطورات وانجازات ومكتسبات اقتصادية وتجارية متمثلة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوسع في الاستثمارات وتحقيق فوائض في الميزان التجاري امام عدد كبير من الدول ، ونمو وتطور في الصناعات المختلفة ، واتباع سياسة اصلاح وانفتاح اقتصادي واسعة النطاق وعلى قدر عال من المرونة .

- **هدف البحث:**

يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف العلمية ومنها تحليل تجربة الاقتصاد الصيني في التنمية ، وماهي العقبات الى واجهت تقدمها ، ومعرفة اتجاه العلاقات التجارية الخارجية للصين ، وكيف استطاعت الصين ان تعشق بين توجهاتها الاشتراكية وانفتاحها على اقتصاد السوق واعتماد استراتيجية تنموية ناجحة عرفت باشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية .

- **فرضية البحث :**

تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية رغم انها اعتمدت النظام الاشتراكي المركزي في بداية ثورة ماو تسي تونغ ثم تغيرت تدريجيا نحو ما يعرف باشتراكية السوق .

- **منهجية البحث :**

اتبعت هذه الدراسة عددا من المناهج العلمية التي استلزمتها طبيعة الموضوع ، فاعتمدت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي ، لانسجامها مع طبيعة الموضوع ، اذ ان ادوات كل المناهج ساعدت في عرض الموضوع بصورة علمية تتسم بالرصانة والوضوح والاتساق والمعالجة العلمية الموضوعية.

المحور الأول

مراحل تنمية الاقتصاد الصيني منذ 1949

اولاً – المرحلة الأولى : مرحلة التطبيق الاشتراكي (1949–1978) :

اعلن في الأول من تشرين الاول عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية ، وخلال الاعوام القليلة التالية لذلك التاريخ ولغاية عام 1956 كانت السياسة الاقتصادية المتبعة في الصين تسير على وفق النموذج السوفيتي وقد اشار (ماوتسي تونغ Mao Tse Tung) في تقريره الى المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الصيني في نيسان 1954 الى ان النظام الذي قام في روسيا كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي بما افضى الى دكتاتورية البرولتيريا ونظام الحزب الواحد ، وبالنسبة لتطور الصين التاريخي فانه سيفضي الى شكل مبتكر من تنظيم السلطة مختلف عن النظام الروسي وهو دولة الديمقراطية الجديدة بتحالف عدة طبقات وهي الطبقة العاملة والفلاحين وبرجوازية المدن الصغيرة والبرجوازية

الوطنية ، فاتحدت قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي لتنظيم الدولة (**حربي ، 1991 :198**) ، وقد نصت المادة السادسة من الدستور الصيني الصادر في 20-9-1954 على ان ((قطاع الدولة هو القطاع الاشتراكي للاقتصاد القائم على الملكية العامة ، وهو القوة الموجهة للاقتصاد الوطني والاساس المادي للاصلاح الاشتراكي الذي تضطلع به الدولة..)) (**رجب ، 1980 : 326**) وعلى ان ((الدولة تدير بواسطة التصاميم الاقتصادية المخططة تطور الاقتصاد الوطني وتنظمه كما تزيد باطراد من القوى المنتجة كي ترفع المستوى المادي والثقافي لحياة الشعب وتقوي دعائم الاستقلال وامن البلد)) [(*)] .

لقد كانت اولى المهام للنظام الاقتصادي في الصين خلال الاعوام الاولى التي تلت ثورة 1949 هي تحسين اداء القطاع الزراعي وبما يخدم الغالبية من الفلاحين ، وعليه فقد تم الشروع باصلاح نظام الارض واعيد توزيع وسائل الانتاج بين الاثرياء والفقراء في الريف ، حتى كانت الملكية العامة في عام 1959 قد بدات بالتوسع بشكل كبير الى درجة انها غطت كل القطاع الحديث من الاقتصاد والصناعة والنقل والخدمات ، وبلغت الاموال الموظفة في الصناعة الثقيلة خلال الفترة 1950-1957 نحو 21.3 مليار دولار من اجمالي الاستثمارات الصينية البالغة نحو 25 مليار دولار . (ابو هات ، 2002 : 597)

وهنا لابد من الاشارة الى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الصين والاتحاد السوفيتي (السابق) خلال هذه المرحلة من التطور الاقتصادي في الصين الشعبية، فلقد ساعد الاتحاد السوفيتي (السابق) الصين في بناء اكثر من 200 مؤسسة صناعية ، وقامت الصين عن طريق المساعدة السوفيتية ببناء فروع صناعية لم تكن موجودة فيها من قبل كالطائرات والعربات وانتاج وبناء الالات الثقيلة ومختلف فروع الصناعة الكيميائية ، كما تم ارسال اكثر من 10,000 خبير سوفيتي ولفترات مختلفة فيما بين 1950-1960 ، وتلقى نحو 10,000مهندس وميكانيكي وعمال مهره وحوالي 10,000 عالم صيني تدريبهم وتعليمهم في الاتحاد السوفيتي بين عامي 1951-1962 ، وتخرج اكثر من 11,000 طالب صيني من مؤسسات التعليم السوفيتية العليا في تلك الفترة ، كما قدم الاتحاد السوفيتي (السابق) للصين قروضا ومنحا عديدة منها قرض في عام 1950 قدره 1200 مليون روبل (300 مليون دولار امريكي) يدفع على خمس دفعات سنوية ، وفي اكتوبر (تشرين اول) عام 1954 عقد اتفاق بين الجانبين يقضي بمنح قرض طويل الاجل للصين وقدره 530 بليون روبل (او ما يعادل 430 مليون دولار حسب سعر الصرف الرسمي) ، وعندما حدث في الصين نقص في المواد الغذائية خلال عام 1960-1961 قدم الاتحاد السوفيتي قرضا هو عبارة عن بليون طن من الحبوب وخمسة ملايين طن من السكر ، وفي الوقت نفسه اجلت موسكو المدفوعات المستحقة على الصين من الصفقات التجارية (البراوي ، 1964 : 170)

اما على مستوى التجارة الخارجية فيلاحظ ان الاتحاد السوفيتي (السابق) كان يحتل المرتبة الاولى في تجارة الصين الخارجية وبواقع 58% و 57% خلال العامين 1954 و 1955 على التوالي من اجمالي التجارة الخارجية للصين ، ويعزى ذلك الى الصلات السياسية والايديولوجية التي تميزت بها العلاقات بين الجانبين خلال السنوات التي سبقت تدهور هذه العلاقات .

ومنذ العام 1958 قررت الصين توسيع الاجراءات اللامركزية كاستراتيجية لتنمية الصناعة الصغيرة في الريف ، وقد عرفت هذه الخطوة او السياسة باسم (القفزة العظيمة الى امام) Great Leap Forward – والتي تعد بداية التخلي

(*) المادة 15 .

عن النموذج السوفيتي- إذ كانت تبغي تعميق الجهود التصنيعية من خلال اقامة صناعة حديثة متطورة من الناحية التقنية وتعتمد على كثافة راس المال الى جانب صناعات تقليدية صغيرة الحجم تعتمد على كثافة الايدي العاملة في الريف ، وقد قامت السلطات الصينية بتعبئة كل السكان لتحقيق اهداف هذه المرحلة او الطور من التنمية الاقتصادية في الصين ، كما ان تنمية التكنولوجيات المناسبة والضرورية للصناعة في الريف كانت مرتبطة ايضا باكمال وانضاج مفهوم الكوميونات Commune في الريف الصيني (Simpson , 1989 :253)

وفي عام 1966 اعلن ماوتسي تونغ الثورة الثقافية ، انطلاقا من اعتقاده بان المجتمعات لكي تتطور نحو الشيوعية فلابد للنظام من العمل بشدة على خلق الظروف القابلة لاحداث ذلك التغيير وفي مقدمتها تطوير قدرة البلاد الانتاجية تطويرا محسوسا بهدف خلق امكانيات اعطاء كل حاجته يوما ما ، ووفقا لتصور ماو فان مثل هكذا مشروع سوف لن يتقدم الا بمقدار ما تاخذ اللا مساواة الاجتماعية بالتلاشي لان تزايدها سيؤدي الى نكوص نحو الاستغلال الذي سيفجر البنى المخططة ويعطل التقدم الاقتصادي ويعيد ادخال فوضى السوق وذلك يفترض نضالا ضد التقاليد الفردية المتاصلة في عادات البشر منذ الاف السنين ، تلك التقاليد التي تصور السعادة بصور الاشباع الفردي لا الجمعي ، مما يؤدي الى ازدياد الفوارق وعدم المساواة ، وتبدو الثورة الثقافية على عدة مستويات منها تحويل التعليم بشكل يمحو الانفصال بين العمل اليدوي وبين العمل الفكري ولا ينبغي ان تكون غاية التعليم تكوين المديرين الذي يمكن ان يحتاج اليهم المجتمع ، بل خلق انسان جديد قادر جسديا وعقليا وباتجاه ارتباط اوثق بالنشاط الانتاجي الملموس وبالعمل ، ويكون اختيار الطلاب من بين العمال او الفلاحين المعتادين مسبقا على العمل فيلتحقوا بدورة تعليم قصيرة نسبيا (**دوبيه ، 1971 :23**)، كما هاجمت هذه الثورة وبشدة الحوافز المادية واعتبرتها اداة لديمومة الاخلاقيات الراسمالية في مواصلة المصالح المادية الذاتية للافراد بدلا من مصلحة المجتمع ، لذلك فقد تم الغاء المكافات المادية خلال مدة هذه الثورة ، واغلقت الجامعات وقد انتهت الثورة الثقافية بوفاة ماوتسي تونغ في التاسع من شهر ايلول عام 1976 . (**الامين ، 1986 : 231**)

ثانياً- المرحلة الثانية : مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1979-1993 :

بعد التخلي عن ايديولوجية الثورة الثقافية وسقوط ((**عصابة الاربعة**)) وبروز المعضلات التي واجهت عملية التحول الاشتراكي وغيرها من العوامل ، كلها قادت الى ان يرفع الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ Ding Xiao Bing راية الاصلاح والذي لخص فلسفتها بقوله : ((لا يهم اذا كان القط رماديا او اسودا ، المهم ان يلتهم الفئران ، وان المهم ليس الاشتراكية أو الرأسمالية لكن المهم هو زيادة الانتاج وتحقيق الرخاء الاقتصادي ومن ثم رفاهية الشعب)) ، وذلك لتصحيح الاخطاء التي وقعت في الماضي واحداث تحول تاريخي وتحديث للاقتصاد وفقا لظروف الصين الى جانب سياسة الانفتاح على جميع دول العالم بشكل شامل وتنمية التجارة الخارجية ، واستيراد الاموال والتقنيات المتقدمة والتجارب الادارية ، وتوسيع التعاون الاقتصادي الخارجي . (**مناتي ، 2000 :66**)

يمكن تقسيم الاصلاح الاقتصادي في الصين خلال عقد الثمانينات الى ثلاث مراحل :

1) **المرحلة الاولى : وتمتد من ايلول 1979 – تشرين اول 1984 :**

وقد انصب الاصلاح في حينها على التخلي قدر الامكان عن القوة في اتخاذ القرارات والتخفيف الى حد ما من كثر الاجرات الادارية ، ففي الريف منحت العوائل الارض لاستغلالها لمدة 15 عاما ثم تملك لهم بعد ذلك ، وهو الامر الذي حفز الفلاحين على زيادة الانتاج والعمل بشكل افضل ، اما في المدن فان التركيز انصب على توسيع المشاريع

الصناعية وعلى عنصر الربح ومشاركة العاملين فيه، واتخذت اجراءات لتوسيع اللامركزية في اتخاذ القرار ، وقد ادى هذا الانفتاح الجزئي الى خلق حالة من الانتعاش الاقتصادي ، اذ ارتفع معدل النمو الصناعي من 10% عام 1983 الى 14% و 8% في عامي 1984 و 1985 على التوالي وعلى الرغم من ان الاقتصاد الصيني قد حقق معدل نمو سنوي مقداره 7.1% خلال الفترة 1979–1983 الا ان عجز الميزانية المتراكم قدر بـ 16 بليون دولار باستثناء القروض الداخلية والخارجية وقد بلغت نسبة المؤسسات التي تحقق خسائر 15.8% من اجمالي المؤسسات وقدرت خسائرها بـ 1.3 مليار دولار .(**سلمان ،1990 :136**)

2) **المرحلة الثانية : وتمتد من تشرين اول 1984 – تشرين اول 1987 :**

وتم في هذه المرحلة اتخاذ الاجرات الاصلاحية التي لم تقتصر على الانتاج فحسب بل واشتملت ايضا علىتوزيع الدخل والتخطيط الاقتصادي والاسعار والتجارة الخارجية والضرائب والنظام النقدي والمالي ، أي ان الدولة حاولت اعطاء مجالا اوسع لفاعلية السوق كي تؤمن دورا مهما في الاقتصاد الوطني ، مما ادى الى انخفاض حجم التخصيصات التي تقدمها الدولة من 256 بليون دولار الى 20 بليون دولار ، وقد ادى ذلك الى ظهور مشكلة عرفت بنظام السعر المزدوج The Double-Trade Price System ، وقد اتخذت بعض المشاريع اجراءات اقتصادية نجحت الى حد ما في تخطيط اسعار المواد الاولية وتحقيق بعض الارباح ، مما ادى الى توجيه الموارد للاستثمار في القطاع الصناعي والاستفادة من الامكانيات التي وفرتها الدول للاستفادة من الطاقة والمواد الاولية والمواد نصف المصنعة وتبعا لزيادة حجم الاستثمار فقد ازداد حجم الطلب الكلي مما ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار كما ان الانتاج الصناعي قد ارتفع الى الضعف مما عزز من حالة عدم الاستقرار في البناء الاقتصادي . (**سلمان ،1990 :137**)

3) **المرحلة الثالثة : بدأت في تشرين أول 1987 :**

في هذه المرحلة بدأت الصين حالة من الاصلاح الشامل لتطوير كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وقد شهدت هذه المرحلة تفاقم ظاهرة التضخم الذي سبب حالة من الذعر فازداد حجم الطلب وصاحبه ارتفاع حجم الانتاج الصناعي بمعدلات مضاعفة ، كما ازداد الدخل النقدي وخاصة في المدن ، لكن المستوى المعاشى الحقيقي ، قد انخفض لشرائح اجتماعية واسعة مما ادى الى خلق طبقة بروقراطية زادت من حدة التذمر على مستوى الشرائح الاجتماعية الواسعة وذات الدخل المحدود. (**سلمان ،1990 :137**)

وعلى مستوى الاصلاحات الادارية فيلاحظ ان الصين قد اتبعت عددا من الانظمة التي تقع ضمن نطاق تخصيصية الادارة يدعى النظام الاول منها بحركة الحصص العامة والذي قدم مقترحه البنك الدولي عام 1984 ، وقد توقف العمل به في عام 1987 ، اما النظام الاخر فهو نظام المسؤولية عن الموجودات وقد جرى تطويره فيما بعد الى نظام المسؤولية بموجب عقد Contract Responsibility System، وهذا النظام يتيح للمنشات حرية الادارة مع الحفاظ على الملكية للدولة ، وبموجب هذا النظام تطبق التخصيصية Pretivization على مرحلتين ، في الاولى تطبق الاصلاحات لتحرير رأس المال البشري أي تخصيصية الوظائف وبالاخص المواهب الادارية والفنية الضرورية لتحقيق الكفاءة ، وفي المرحلة الثانية تطبق التخصيصية الجزئية لانشاء نظام بتشغيل موجودات من قبل عدد من الشركات المساهمة ، فجوهر هاتين المرحلتين يقوم على ضرورة التخلي عن نظام التعيين البيروقراطي وعدم حصر تعيين المدراء بالاسلوب التقليدي للتنظيم الحزبي ، ولغاية 1990 كانت اكثر من 95% من المنشات العامة تعمل حسب نظام المسؤولية بموجب عقد فكانت النتائج الاولى لهذا النظام مشجعة جدا اذا ازدادت في عام 1987 ارباح الصناعة بحوالي

10% عن العام السابق ، وارتفعت الانتاجية بنسبة 7.6% للفترة نفسها ، ثم ارتفع الربح في الربع الاول من عام 1988 بنسبة 15.8% وبشكل عام ازداد الربح بنسبة 30% في 15 اقليما ، جرى تنفيذ النظام الجديد فيها بشكل افضل نسبيا .(**السامرائي ،1994: 110**)

ثالثاً – المرحلة الثالثة : مرحلة السوق الاشتراكي او اشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية :

في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام 1993 اجازت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني ((قرارا لمعالجة القضايا المتعلقة بإقامة نظام الاقتصاد السوقي الاشتراكي)) وقد حدد هذا القرار بوضوح الحلقات والمهمات الأساسية لبناء الاقتصاد السوقي الاشتراكي اذ تتضمن تغيير الآليات الإدارية لمؤسسات القطاع العام وبناء نظام حديث وعلمي في الإدارة يستجيب لمطالب الاقتصاد السوقي ويحدد بوضوح حقوق الانتاج الى جانب فصل المؤسسات عن إدارة الحكومة ، وبناء نظام سوقي مفتوح وموحد في انحاء البلاد من اجل تحقيق الاندماج الوثيق بين أسواق المدن والأرياف وإيجاد الروابط بين السوق الداخلية والسوق العالمية ودفع التركيب الممتاز للثروات وإصلاح نظام تداول السلع زيادة تطوير سوق السلع وسوق الأوراق المالية وسوق الأيدي العاملة وسوق العقارات الثابتة وسوق التكنولوجيا والمعلومات وغيرها. (**فان ،1995: 127**)

وتضمن ذلك القرار أيضا تغير مهمات الحكومة لإدارة الاقتصاد وبناء نظام كامل قائم بشكل أساسي على التعديل والتحكم غير المباشرين من النظرة البعيدة من اجل ضمان سريان الاقتصاد الوطني بصورة صحيحة ، وتبسيط الدوائر والأجهزة وحل تضخم الأجهزة والروتين وتداخل الأجهزة في المهمات ، كما دعا القرار الى بناء نظام التوزيع العادل لدخل الفرد والضمانات الاجتماعية على ان يجب التمسك وبشكل أساسي بمبدأ ((لكل بحسب ما يؤدي من عمل)) في اثناء توزيع دخل الفرد ، وزيادة تعميق اصلاح النظام الاقتصادي الريفي وضرورة التمسك الدائم بنظام مسؤولية التعاقد القائم على الاسر الفلاحية ازاء الانتاج او الفلاحين المتمرسين بمقاولة الاراضي وفيما يتصل بالتجارة الخارجية فان القرار تضمن التعجيل لنظام التجارة الخارجية وزيادة توسيع الانفتاح على الخارج وتوسيع مجالات الانفتاح وتوسيع حجم الاستثمارات وزيادة فتح السوق الداخلية للبلاد وتشجيع بناء المؤسسات الهادفة الى التصدير والاستفادة من تفوق الصين النسبي في الثروات والسوق في امتصاص الرأسمال الاجنبي والتكنولوجيا وكفاءات الموهوبين وخبرات الادارة ولم يغفل القرار أهمية الجانب التكنولوجي فاكد على ضرورة اندماج العلوم والتكنولوجيا بالاقتصاد واختيار المواضيع التقنية الحيوية الحاسمة في الاقتصاد الوطني الصيني من اجل دراستها بالجهود العلمية والتقنية الموحدة ، واخيرا دعا القرار الى تعزيز البناء القانوني من اجل ضمانة بناء نظام الاقتصاد السوقي الاشتراكي ، وضرورة دمج سياسة الاصلاح بالتشريع بصورة وثيقة بهدف حماية نظام السوق وتعزيز التعديل والتحكم به . (**فان ،1995: 129**)

لقد شكلت المناطق الاقتصادية المفتوحة للتصدير والاستثمارات والشركات الاجنبية ، والمؤسسات المالية الاجنبية ، الاليات الاساسية لمرحلة اقتصاد السوق الاشتراكية ، التي يعتقد الصينيون انها قد حققت نجاحا كبيرا واحدثت تغييرات هيكلية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية تطور الناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى دخل الفرد ومن ناحية التغييرات البنيوية التي حدثت في الاقتصاد الصيني وبخاصة نقله من اقتصاد يعتمد على الزراعة الى اقتصاد زراعي – صناعي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة (**طاقة ،2001: 93**) وتجدر الاشارة الى انه قد انشئت في الصين ولغاية عام 1995 خمسة مناطق اقتصادية خاصة في شنجن وجوهاي وشيان تو وشيامن وهاي نان ، وهذه المناطق تطبق السياسات الاقتصادية الخاصة وتتبع النظام الاقتصادي الخاص وهي تعتمد في تنمية اقتصادها بشكل رئيسي على

اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل اساسي نحو التصدير ، كما تتمتع هذه المناطق بامتيازات وتسهيلات خاصة في مجالات الضرائب وتاشيرات الدخول والخروج للتجار الاجانب كما فتحت الصين 14 مدينة ساحلية فتوسع بذلك نطاق الانفتاح على العالم الخارجي نحو المناطق الحدودية والمناطق البعيدة عن السواحل مما دفع بقوة التطور الاقتصادي فيها . (**فان ،1995 :125**)

يعزو (لستر ثورو) نجاح الصين في التوجه بسرعة وسهولة نسبية نحو اقتصاد السوق الى اربعة عوامل هي : (**ثورو ،2000 :129**)

أولا :- ان الصينين قد اثبتوا ان الاستثمار الاجنبي مهم ولكنه ليس اساسيا ، اذ انهم وعلى الرغم من فقرهم قد استطاعوا ان يوفروا ثم يستثمروا نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي ، وبذلك فانه حتى اذا تعرضت الصين لهروب الرساميل فان ذلك لن يؤثر فيها كما حدث للمكسيك في عام 1994 .

ثانيا :- وجود حكومة فعالة في الصين قادرة على تصميم ستراتيجيات وضع القرارات وتنفيذها ، ويظهر ذلك جليا في الاصلاحات التي حدثت في الريف والزراعة والميدان الصناعي ، اذ ان الستراتيجية الصينية كانت هي التحرك التدريجي نحو السوق بنجاح يقوم على نجاح اخر ، فتحويل الزراعة الى القطاع الخاص ادى كذلك الى تحويل الخدمات للقطاع الخاص ، مما قاد الى تحويل تجارة التجزئة المحدودة الى نفس القطاع ، والذي بدوره ادى الى تحويل الصناعات التحويلية المحدودة الى ذلك ايضا ، ورغم تحرير قطاع التصدير قبل قطاع الاستيراد ومع توسع المناطق الاقتصادية الخاصة فقد توسع نطاق السوق ، تم تحويل اسهم قطاع الاسكان الى القطاع الخاص.

ثالثا :- سهولة توجيه اقتصاد مكون من الملكيات الصغيرة الى السوق اكثر مما هو الحال في اقتصاد مكون من الملكيات الكبيرة ، فبينما كان يعمل 18% من العمالة الصينية في مشاريع الدولة الكبيرة كان يعمل في روسيا 93% من مستخدميها في مؤسسات الدولة ورغم امتلاك الصين لبعض المنشات الكبيرة جدا كمصنع بكين للحديد والفولاذ لكنه يشكل جزءا صغيرا من الاقتصاد الوطني وبذلك فانه يسمح للاقتصاد الوطني بالنمو قبل ان يصبح اغلاقه واجبا.

رابعا :- اما العامل الاخير الذي ساهم في سهولة انتقال الصين الى الاقتصاد السوقي فانه يتمثل في المهاجرين الصينيين الذين نشاوا في اقتصاديات رأسمالية ، فمدراء المصانع غالبا ما يكونوا من صيني المهجر ، فهؤلاء يجلبون معهم الى الصين الاموال والتكنلوجيا والمعرفة والاتصالات المباشرة الضرورية ، فقد اسهمت الثقة التي تولدها العلاقات العائلية بدورها في تعليم الصينيين في جمهورية الصين الشعبية على كيفية ممارسة النشاط الاقتصادي السوقي بوقت اسرع مما لو اضطر فيه الصينيون من الصين الشعبية الى التعلم من الامريكيين والاوربيين واليابانين (**ثورو ،2000 :135**) ، فطبقة التجار الصينية الجديدة لها علاقات قوية بصينيي ((المهجر)) الذي يشكلون أقليات صينية في مختلف البلدان الاسيوية وهم يتميزون بتماسك اجتماعي واقتصادي ، فالى جانب الى (21) مليون صيني التايواني ، وال (6) ملاين صيني في هونغ كونغ ، يوجد 24 مليون صيني في منطقة جنوب شرق اسيا ، منهم 8 ملايين في اندونيسيا ، و 6 ملايين في تايلاند ، و6 ملايين في ماليزيا ، و 3 مليون في سنغافوره ، و 1 مليون في الفلبين ، وهؤلاء يستحوذون على اغلبية الدخل القومي في هذه البلدان ، فهم يسيطرون على 60% من اقتصاد ماليزيا ، و50% من اقتصاد الفلبين و 75% من اقتصاد اندونيسيا ، وهذه النسب تمثل دلالات واضحة على الحجم الاقتصادي المهم للعنصر الصيني في المهجر وبخاصة جنوب شرق اسيا. (**عبد الله ،1999 : 38**)

المحور الثاني

البنية القطاعية لاقتصاد الصين

أولا: مؤشرات النمو الاقتصادي :

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين 658 مليار دولار عام 1993 (بالقياس الى عام 1988) بعد ان كان 253 مليار دولار في عام 1983 ، وتبعا لذلك زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 243 دولاراً عام 1983 الى 546 دولار عام 1993 محققا بذلك معدلا حقيقيا للنمو قدره 8.4% خلال الفترة 1984-1993 ، يشار إلى ان عدد سكان الصين كان 1040 مليون نسمة في عام 1983 ، وقد وصل الى 1205 مليون نسمة في عام 1993، وقد ارتفعت تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة في معدل نمو راس المال الثابت الإجمالي والذي ارتفع من 23.8% عام 1991 الى 50.6% عام 1993 وقد تم تمويل الجزء الأكبر من رأس المال الثابت من المصادر المحلية . (**الجميلي ،1995: 139**)

لقد حقق الناتج المحلي الاجمالي للصين معدل نمو في المتوسط يبلغ 9.9% خلال المدة 1981-1988 ، وارتفع هذا المعدل من 8% عام 1991 الى 13.2% عام 1992 ، والى 13.4% عام 1993 ، وقد رافق هذه المعدلات العالية زيادة معدلات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، اما نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين الى الناتج المحلي الإجمالي العالمي فقد بلغت 3.1% .

لقد حقق الناتج الصناعي معدلات مرتفعة بلغت (21.1%) و (19%) في عامي 1993و1994 على التوالي ، اما حصة الناتج الصناعي بحسب نوعية المؤسسة من الناتج الصناعي الكلي فكانت انعكاسا لنشاط القطاع غير الحكومي ، فقد انخفضت حصة الناتج الصناعي في المؤسسات المملوكة للحكومة من الناتج الصناعي الكلي من 76% عام 1980 الى 53% عام 1991 بينما ارتفعت حصة الناتج الصناعي المتولد في القطاع غير الحكومي من الناتج الصناعي الكلي من 24% عام 1980 الى 47% عام 1991 ، في حين كانت معدلات النمو في الناتج الزراعي 4% لكل من عامي 1993و1994 ،(**الجميلي ،1995 : 139**) لقد بلغ المعدل الوسطي للنمو السنوي للقيمة الاجمالية للإنتاج الصناعي والزراعي خلال الفترة 1950-1981 نحو 9.2% ، وباستثناء الاعوام (1950 ، 1951 ، 1952) التي شهدت معدلات نمو مرتفعة جدا (23.4% ، 19% ، 20.9%) على التوالي ، فان المعدل الوسطي لذات الفترة وصل الى (8.1%) ، الا انه وبالرغم من السياسة الاقتصادية التي اتبعت خلال فترة ((القفزة العظيمة الى امام)) و ((الثورة الثقافية)) فانه تم تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 7.2% اذ لم يشهد معدل النمو للانتاج الصناعي الزراعي معدلات سلبية الا في الاعوام (1961 ، 1962 ، 1967 ، 1968) حيث بلغت (-30.9%) و (-10.1%) و(-9.6%) و (-4.2) على التوالي. (**ثاو و يونغ جي ، 1986 : 7**)

وابتداءا من العام 1953 وضعت الصين سبع خطط اقتصادية لتنمية الاقتصاد ، اذ وضعت الخطة الخمسية الاولى في العام المذكور ، واتبعت فيها سياسة التاكيد على بناء اساس لصناعة ثقيلة ، بعد ثلاث سنوات من اعلان الاصلاح الزراعي وتطبيقه ، وبعد السيطرة على التضخم المرتفع الذي نائت بحمله الصين في الفترة التي سبقت الخطة ، لقد خطط للناتج الصناعي بان ينمو بمعدل 30% سنويا ، في حين اهملت الزراعة ولم ينم القطاع الزراعي اكثر من

4.5% سنويا ، وكان نموه شاملا للسلع الغذائية والسلع التي تدخل كمواد اولية للصناعة النامية ، وقد تزايد الطلب على السلع الغذائية بمعدل 2% سنويا في حين نما الطلب على السلع الزراعية بمعدل اعلى منه بكثير .

اما الخطة الثانية فقد استهدفت تحقيق طفرة عظيمة في الاقتصاد الصيني وذلك من خلال تحديث الصناعة بشكل خاطف وسريع وقد تم بلوغ الهدف النهائي لصناعات مهمة عدة خلال السنتين الاوليتين من الخطة ، ولكن عدم ملائمة الظروف الطبيعية والكساد المتسبب من الاضطراب في تحقيق بقية اهداف الخطة عمل على عرقلة تحقيقها ، كما عرقل نمو الناتج في السنوات اللاحقة بعد العام 1960 بسبب تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي الذي سحب خبرائه وقطع مساعداته ، وهو الامر الذي ادى الى توقف الكثير من المشاريع مع تدهور واضح في القطاع الزراعي وارتفاع معدلات البطالة. **(فتح الله ،1999 :152)**

وخلال عقد الستينات قامت الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية على اساس اعطاء الثقل الاكبر للزراعة ، فالصناعات الخفيفة ، واعطاء ثقلا جزئيا لتوسيع الصناعات الثقيلة ، كما شهدت الصين تحولات محلوظة في التوجهات بتنفيذ الثورة الثقافية التي بدات مع بداية الخطة الثالثة ، اما الخطة الرابعة فقد وضعت في عام 1971 وكانت الاكثر نجاحا في تحقيق الاهداف المرسومة منذ تطبيق الخطة الاولى ، فقد حفزت النمو الاقتصادي لا سيما في القطاع الصناعي ، وشهدت تغيرات جذرية في التوجهات ، اذ استعادة الصين علاقاتها مع بعض الدول الاجنبية ، واعادت التعاون الاقتصادي والفني في ما بينها في سبيل انجاز الاهداف المخططة .

وتم تطبيق الخطة السادسة للفترة (1981–1985) وقد استهدفت تحقيق معدل لنمو الناتج بـ 4% سنويا ، وقد تاخر تنفيذها حتى العام 1983 ، وقد تم تجاوز الاهداف المخططة بشكل ملحوظ وكبير في جميع القاطاعات الاقتصادية ، فقد نما الناتج المحلي الاجمالي بـ 9.8% خلالها ، والقطاع الصناعي بـ 12.6% ، والزراعي بـ 8% ، كما ازداد انتاج الحديد بمعدل 4.7% والفحم بمعدل 6.5% ، والمحاصيل الزراعية بـ 3.4% ، وقد شهد عاما 1984و1985 بشكل خاص توسعا كبيرا وسريعا في الانتاج ، والطلب الاضافي على الاستثمار والسلع الاستهلاكية ، وبسبب تزايد الطلب بشكل يفوق التزايد في الانتاج ، وارتفاع الدخل النقدي بشكل ملحوظ ظهرت ضغوط تضخمية اثرت في الانجازات الاقتصادية في الصين في تلك الفترة واوجدت العديد من العوائق في وجه التقدم الاقتصادي اللاحق .

اما الخطة السابعة فقد استغرقت ثلاث سنوات لاعدادها وحاولت التاثير في تحويل الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة ، ، مع اهتمامها برفع كفاءة استخدام الموارد ، والمضي في برنامج الاصلاح ، وتم اعتماد بعض توصيات البنك الدولي الخاصة بتوسيع الصناعات كثيفة العمل ، واهتمام اقل بالصناعات كثيفة الراسمال والخدمات ، ولغرض تحقيق هذه الاهداف قسم البلد الى ثلاث مناطق رئيسية ، خطط للجزء الشرقي منها التطور في المجال التقني والعلمي ، والجزء الاوسط للتخصص في مجال التعدين والطاقة ، في حين تم تطوير الزراعة والصيد في الجزء الغربي الاكثر فقراً . **(فتح الله ،1999 :154)**

ثانيا :- القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الصيني

1. **القطاع الصناعي :-**

يعد قطاع الدولة الصناعي من اكثر الموضوعات حساسية للاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المدن في الصين ، فهناك اكثر من 8000 مؤسسة كبيرة ومتوسطة تملكها الدولة ، بالاضافة الى 35000 مؤسسة صغيرة ، فكان من اهداف الاصلاحات التي تناولت هذا القطاع هو اللامركزية في صنع القرارات داخل السلطة الادارية وان ياخذ السوق

دورا مهما في التخطيط ، واصلاح نظام الاسعار والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية وتحسين التجارة الخارجية ووضع نهاية لمبدأ المساواة بين الصينيين ووضع أسس نظام متطور لتوزيع المكافآت والحوافز الفردية ، وكان من ابرز نجاحات الاصلاحات هو تعدد اشكال الملكيات وتنوعها ، فهناك نوعان من المؤسسات الصناعية التي اطلق عليها مؤسسات المدن الصغيرة والقرى هي المؤسسات المملوكة للحكومات المحلية وتعمل على غرار الشركات القابضة التي تعيد استثمار الارباح في مشروعات قائمة او جديدة بالاضافة الى البنية الاساسية المحلية ، والنوع الثاني هو ما يشبه الى حد كبير شركات القطاع الخاص من ناحية سيطرة الافراد على معظمها او كلها وبصورة رسمية وهو يحتفظ بروابط مالية مع الحكومات المحلية. (**عثمان والثامر ، 2001 :94**)

وتقوم السياسة التصنيعية الجديدة في الصين والتي اقرت في اذار 1994 من خلال التركيز على ما سمي بالصناعات الارتكازية Pillar Industries ، وقد حددت الحكومة الصينية خمس مجموعات رئيسية ضمن هذه الصناعات الارتكازية وهي: (**عبد الفضيل ، 2000 :131**)

أ. صناعة الالات والمعدات .

ب. صناعة الالكترونيات .

ج. صناعة البتروكيمياويات .

د. صناعة السيارات .

هـ. صناعة التشييد والبناء .

وقد تم انتقاء تلك الصناعات وفقا لعدد من المعايير التي من اهمها مدى تمتع هذه الصناعات بمرونة دخلية عالية للطلب في المستقبل وبوفورات الحجم ومدى قدرتها على توليد علاقات قوية للترابط الامامي والخلفي بين فروع الانتاج المختلفة ، ومدى توافق هذه الصناعات مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني في هذه المرحلة من مراحل تطوره.

وتعمل الصين جاهدة من اجل التغلب على تاخرها التكنلوجي بالنسبة الى الغرب المصنع ، وفي هذا الخصوص فان الحكومة الصينية تعي ان هذا التاخير في تطوير التكنلوجيا ينطوي على عواقب وخيمة على الصين التي تخلفت عن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، وتوشك ان تفوتها الموجة الثالثة (تكنلوجيا الالكترونيات الدقيقة) ، لذا فان الصين التي اقامت الان نظاما اقتصاديا كاملا نسبيا قد ترسخ فيها البناء الاشتراكي بحيث لا يمكن لاستيراد التكنلوجيا من الخارج ان يضع الاقتصاد الصيني او نظامها الاجتماعي تحت رحمة الاجانب.(**فرجاني ،1987 : 311)**

ومن الجوانب المهمة التي شهدت تطورا ملموسا ضمن مجال الصناعة الصينية هو مجال صناعة الفضاء ، فمنذ النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي حققت منجزات عديدة كان اولها النجاح في اطلاق قذيفة نووية موجهة صينية الصنع ، واكثرها دهشة للعالم هو نجاح الصين في تجربة اطلاق صاروخ حامل بعيد المدى في الثمانينات ، وبالرغم من ان الصين تطور علوم وتكنلوجيا الفضاء ، الا انها لا تدخل في مناقشات فضائية بل تركز قوتها على بحوث الاقمار الصناعية التطبيقية وصناعتها واطلاقها . (**روي ،1996 : 41**)

وفيما يتصل باوضاع الثروة النفطية الصينية فان الصين قد اصبحت ومنذ عام 1993 بلد مستوردا للنفط ، واصبح الطلب عليه عام 1999 حوالي 4.3 مليون برميل / اليوم ، والانتاج المحلي حوالي 3.2 مليون برميل / اليوم ، ثم زاد الطلب عام 2001 الى حوالي 4.7 مليون برميل / اليوم ، والانتاج المحلي الى حوالي 3.4 مليون برميل / اليوم ،

مما اضطر الصين في تلك السنة الى استيراد حوالي 65 مليون طن من الخام والمشتقات النفطية لتغطية العجز ، وتشير التوقعات الى نمو الطلب الى حوالي 10.5 مليون (ب ي) في عام 2020 اذ يعتقد المحللون ان الصين ستحتاج الى استيراد حوالي 6 مليون برميل يوميا لسد العجز الحاصل وقتذاك ، مما سيجعلها وبشكل متزايد عنصرا مهما في اسواق النفط العالمية متجاوزة بذلك حتى اليابان ، وبالنسبة للغاز فانه لا يزال يشكل 3% فقط من استهلاك الطاقة في الصين ، ولكن المتوقع تزايد هذا الاستهلاك بنسب كبيرة تزيد على 10% سنويا حتى عام 2020 ، حتى يغطي الغاز نهاية الفترة بنسبة حوالي 10% من اجمالي استهلاك الطاقة . (البياتي ، 2002 : 12)

وتتلخص الستراتيجية العامة الحالية لصناعة النفط في الصين بزيادة الاكتشافات المحلية من خلال توسيع استخدام التكنلوجيا الحديثة وفي اطار شعار (تثبيت الانتاج في شرق البلاد حيث الحقول الكبيرة القديمة الايل الى التناقص في انتاجها ، وزيادة الانتاج في غرب البلاد من الاكتشافات الجديدة) ، وتوجد في دلتا النهر الاصفر 66 حقلا للنفط مختلفة الانواع ، ويقارب احتياطيها من البترول 10 مليون طن ، وقد بلغ عدد حقول النفط والغاز التي دخلت مرحلة الاستثمار 58 حقلا ، وقد سجل انتاجها المتراكم 580 مليون طن من البترول و (28.9) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.(**شويه ينغ ، 1996 : 11**)

ويتمثل الجانب الاخر للستراتيجية النفطية الصينية هي الحصول على مصادر امدادات نفطية وغازية خارجية ما وراء البحار لسد العجز في التجهيز المحلي وتنويع هذه المصادر واستحداث خزين نفطي ستراتيجي مناسب اسوة بدول (اوسيد) ، وزيادة الاستثمارات لاكتشاف وتطوير الغاز سواء في داخل الصين او في ما وراء البحار كمصدر للطاقة النفطية اذ ان الصين لا تزال تعاني بيئيا من حقيقة اعتمادها على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة حيث يشكل 70% من استهلاك الطاقة محليا ، واعادة تنظيم صناعة النفط والغاز والبتروكيمياويات في اطار عدد من المبادئ الرئيسية واهمها الفصل بين مؤسسة الدول والحكومة وبين الشركات النفطية المتخصصة على اسس تجارية وفنية والتعامل معها من منطلق اقتصاد السوق الاشتراكي وخصخصة حلقات محددة من هذه الصناعة من خلال الشركات المشتركة. (البياتي ، 2002 : 13)

2. **القطاع الزراعي :-**

يوجد في الصين سبع مناطق رئيسية ترتفع فيها نسبة الاراضي المستثمرة زراعيا وهي اقليم وادي نهر هوانغ ، واقليم وادي نهر اليانجستي الادنى ، وسهول حوض سيجوان ، والسهول الوسطى في منشوريا ، وسهول البحيرة الوسطى وسهول هضبة اللويس ، ووادي نهر سي ودلتاه ، ووادي هان تشانغ في مقاطعة هوبه ، ومن ناحية استثمار الارض فيمكن تقسيم اراضي الصين الى اقليمين كبيرين تفصل بينما مرتفعات تشذلنغ وهما القسم الشمالي الذي يمثل اقليم القمح اذ يحتل هذا المحصول حوالي 60% من مجموع الاراضي والقسم الجنوبي الذي يمثل اقليم الارز الذي يشغل حوالي40% من الاراضي الزراعية (عزيز،1986 :400) ، وقد تطورت القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي والتشجير وتربية المواشي والاسماك منذ 1993 وبزيادة بلغت 3.8 ضعف عما كان عليه في عام 1952 ، و 142.5% عما كانت عليه قبل تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح وبلغت قيمة الزيادة في الانتاج الزراعي 1355 مليار يوان عام 1996 أي بزيادة 5.1% عما كانت عليه عام 1995. (مناتي ، 2000 :80)

يهدف الانتاج الزراعي في الصين الى تحقيق ثلاثة اغراض رئيسية هي: (عزيز ، 1986 :397)

أ. توفير الغذاء بصورة مستمرة لاعداد السكان المتزايدة .

ب. دعم صادرات البلاد لمواجهة استيراد السلع التي تتطلبها برامج التصنيع .

ج. توفير المواد الخام لصناعات البلاد الخفيفة .

3. العمالة الصينية :-

لقد ادى نمو القطاع غير الحكومي الى توليد فرص عمل جديدة ، وكان هذا القطاع المصدر الرئيسي للعمالة الجديدة ، وكان النمو في العمالة في مجموع المؤسسات الريفية يمثل 70.1% من اجمالي النمو في العمالة خلال المدة 1985-1991 ، اما النمو في العمالة في المؤسسات الحكومية فيمثل 19.9% من اجمالي نمو العمالة خلال المدة نفسها ، وفي عام 1991 كان نصيب العمالة في القطاع الحكومي يمثل 18.3% اما نصيب القطاع غير الحكومي فيمثل 82.7% وكنتيجة لزيادة العمالة في القطاع غير الحكومي زادت الدخول والاجور مما ساهم في تخفيف حدة الفقر في الريف بدرجة هائلة فلقد زاد نصيب الفرد من الناتج القومي زيادة كبيرة ، مما ادى الى انخفاض نسبة مجموعة السكان الذين يعانون من الفقر من 28% عام 1978 الى 10% عام 1984 .(الجميلي ، 1995 :141)

4. القطاع المالي :-

مر النظام المالي في الصين بمرحلتين متميزتين ، الاولى وتمتد من 1950-1979 ، والثانية ابتدات في العام 1980 ، وثم خلال الفترة الاولى اصدار التشريعات التي حددت واجبات ومسؤوليات السياسة المالية للصين ، وذلك بقرار حول توحيد العمل الاقتصادي والمالي العالمي (Decision on the Unification of State Financial & Work tongshou-tonzhi) ، الصادر عن مجلس الادارة الحكومية في اذار 1950 ، وهذا النظام المالي كان يشار اليه بـ ( ) أي ان السلطات الادارية تاخذ وتغطي مجالات الانفاق والايردات المالية من خلال الحكومة المركزية فكان على الحكومات المحلية ان تحول مباشرة كل مدخولاتها المالية الى الحكومة المركزية التي بدورها تقوم باعادة توزيعها لتغطي النفقات المعدة لها مسبقا ، وحتى الفوائض المتولدة نتيجة للاقتصاد بالنفقات لم يكن يسمح لها بإبقائها لدى المستويات المحلية ، غير ان الحكومة المحلية كان يسمح لها بجبي اجرة اضافية ترضية على الزراعة والصناعة والتجارة ، (kojima ,1996 :333) وقد اباحت السلطة استخدام هذه الايرادات كاموال موارد مرنه (Flexible Resource funds) وفي الاعوام 1958و1959و1971و1973 تم اصدار عدد من التعديلات التي ساعدت تدريجيا على اعطاء نسبة للسلطات الادارية بزيادة ايرادات الضرائب المحددة مركزيا والفوائض المتحققة عن الاقتصاد بالمصروفات. (kojima ,1996 :336) وعندما اخذت بسياسات الاصلاح الاقتصادي في الثمانينات حدثت تغيرات عديدة على نظام المالية كان اهمها نقل كثير من السلطات المالية الادارية من الحكومة المركزية الى المؤسسات التابعة للمديريات والمحافظات ، والتغيرات الاخرى التي شهدته المالية في ظل الاصلاحات هو نمو راس مال الميزانيات الخارجية .

وعلى صعيد الديون الطويلة الاجل فبلغت الالتزامات غير المدفوعة في الصين في جانب الانفاق 4519 مليون دولار في عام 1995 و 731 مليون في عام 2000 وصلت الى 115 مليون عام 2003 والى 35 مليونا في 2004 ، اما الرئيسية منها فبلغت 8992 مليونا عام 1995 و 6337 مليونا في 2000 وستصل الى 5892 مليونا في 2004 ، اما الفوائد فقد كانت 4657 مليون دولار في 1995 و 2808 عام 2000 و 1474 مليون دولار في 2004 .

(world bank ,1996 :101)

ثالثا : الاهمية الاقتصادية لهونك كونك ومكاو :

1. هونغ كونغ :

في يوم 1984/9/19 وقعت كل من حكومة الصين الشعبية والحكومة البريطانية بيانا مشتركا ينص على ان تقوم بريطانيا بتسليم الصين منطقة هونغ كونغ كاملة بما في ذلك شبه جزيرة قولون والاراضي الجديدة في اليوم الاول من تموز 1997 ، وتقيم الصين منطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية ، وتواصل هونغ كونغ تطبيق النظام الرأسمالي ولا يتغير ذلك خلال 50 عاما ، وجاء توقيع هذا البيان نتيجة العمل بشعار دنغ شياو بنغ (بلد واحد ونظامين) (One Country , Tow System) .(**مونغ ، 1996 :19**)

لقد شهدت هونغ كونغ نموا سريعا للقطاع الصناعي نتيجة عرض العمل الخاص خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين ، غير ان القدرة التنافسية لهونغ كونغ بدأت تقل بسبب ارتفاع تكلفة الارض والعمل ، مما ادى بالصناعة الى الانتقال الى جنوب الصين ، بعد العمل بسياسة الاصلاح الاقتصادي ، ونتيجة لذلك حدث تحول هيكلي في اقتصاد هونغ كونغ خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات فانخفض بذلك نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف ، فقد هبطت صادرات السلع المحلية ، وارتفع معدل نمو المنتجات المعاد تصديرها والصادرات من الخدمات المالية والتجارية ، وقد اصبحت هونغ كونغ مركزا ماليا دوليا مهما ، اذ توجد فيها اكثر من 500 مؤسسة مصرفية ، تضم 80 من اضخم 100 بنك في العالم ، وتتجاوز الاصول الخارجية التي تحتفظ بها البنوك والمؤسسات التي تقبل الودائع نحو 600 مليار دولار وبذلك فانها تعد من اضخم المراكز المصرفية في العالم ، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من ناحية اعمال السوق صرف العملات الاجنبية . (**عثمان والثامر ،2001 : 171**)

وقد شهدت العلاقة الاقتصادية بين الصين وهونغ كونغ كثافة بعد مرحلة الاصلاح والانفتاح ، فقد ازدادت المبادلات المالية والتجارية والمادية وانتقال الاشخاص ، فاصبحت هونغ كونغ بوابة رئيسية لدخول الاستثمارات الخارجية الى البر الصيني ، ودفعت بقوة تطور القروض المصرفية وسوق البورصة وسوق الاعتمادات المالية ، وعلى صعيد التجارة الخارجية للصين فان هونغ كونغ تعد مركزا رئيسيا لتجميع البضائع ونقلها ، اذ كان ثلث عائد الصادرات السنوي للبر الرئيسي الصيني ناتجا عن تجارة الترانزيت بهونغ كونغ ، وازداد حجم تجارة الترانزيت لبضائع البر الرئيسي (الصين) في هونغ كونغ من 3.873 مليار دولار هونغ كونغ في عام 1987 الى 868.7 مليار دولار هونغ كونغ لعام 1994 ، ثم الى 984.3 مليار دولار هونغ كونغ في عام 1995 ، وحتى منتصف 1996 وكانت 80% من شركات هونغ كونغ لها استثمارات في البر الرئيسي (الصين) لتحتل المرتبة الاولى من بين جميع الاستثمارات الخارجية هناك ، وتمثل ايضا اكثر من 60% من تلك الاستثمارات (**يان ، 1996 : 25**)

ان عودة هونغ كونغ الى الصين في عام 1997 بحد ذاتها تشكل متغيرا كبيرا وعاملا من عوامل الدفع المستقبلية للاقتصاد فيها ، فدخل هونغ كونغ يقدر بـ (40) مليار دولار امريكي ، وتصل معاملاتها التجارية الى 60 مليار دولار ، وقد وصل حجم تجارتها المتبادلة مع بكين نحو 80 مليار دولار في عام 1992 ، في حين انها لم تكن تبلغ سوى 2.2 مليار دولار في عام 1979 .(الجميلي ، 1995 : 141)

2. **مكاو :**

تقع مكاو على الجانب الغربي لمصب نهر اللؤلؤ في مقاطعة قوانغد ونغ ، وهي تبعد عن هونغ كونغ 40 ميلا غربا ، وتبلغ اجمالي مساحتها 23.5 كيلو متر مربع ، وقد احتلها البرتغاليون بعد حرب الافيون 1840 ، وفرضوا معاهدات على الحكومة الصينية نصت على ابقائها تحت النفوذ البرتغالي ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 الغت الصين جميع المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها الدول الاجنبية ، وقد عادت مكاو الى الصين بعد

جولات متعددة من المفاوضات بين الصين والبرتغال في عام 1999 وطبقت عليها الصين سياسة بلد واحد ونظامين على غرار هونغ كونغ . (**عثمان والثامر ، 2001 : 175**)

وقد بني اقتصاد مكاو على عدة قطاعات اهمها التجارة الخارجية والسياحة والصناعات التحويلية والاعمال الانشائية والعقارات وتصنيف ضمن الدول والمناطق ذات الدخل المرتفع اذ بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي 17.6 الف دولار عام 1996 محتلة بذلك المرتبة الحادية والعشرين ضمن 159 ذات دخل مرتفع ، وبلغ اجمالي ناتجها القومي 7.3 مليار دولار عام 1997.

المحور الثالث

التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية والافاق المستقبلية لتنمية الاقتصاد الصيني

أولا : التجارة الخارجية للصين :

1. خصائص التجارة الخارجية للصين :

تأخذ الصين في تجارتها الخارجية باعتبارات ومبادئ المساواة والمنفعة المتقابلة وتبادل الحاجات فعملت الحكومة على تنشيط تجارتها مع بلدان العالم ، فأقامت علاقات تجارية مع اكثر من 170 دولة واقليما حتى عام 1980 ، وقد طورت تجارتها مع بلدان العالم الثالث وتوسعت تجارتها ايضا مع البلدان الصناعية المتقدمة التي استوردت منها التقنية المتقدمة وبخاصة مع كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية بعد عام 1979 بعد اقامة علاقات دبلوماسية معها(**محمد ،1988: 45**). فمنذ الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الامريكي (نكسون) الى الصين في شباط من عام 1972 ، وقعت الدولتان اتفاقا تجاريا ، ثنائيا وبدأ بذلك عصر التبادل التجاري بين بكين وواشنطن بعد انقطاع دام اكثر من ربع قرن ، وظلت التجارة الثنائية بين البلدين خلال السبعينات تمثل جزءا صغيرا من الموازين التجارية الشاملة لكلتا الدولتين ومع ذلك فقد شرعت الولايات المتحدة عام 1978 بتصدير المواد الغذائية الى الصين وتضاعف التبادل التجاري بينهما عن السنة السابقة اذ فاق حجم التبادل التجاري 1 مليار دولار (**سبيرو ، 1987 : 365**) . وقد ازداد بشكل اوسع بعد اعتراف الرئيس الامريكي جيمي كارتر بجمهورية الصين الشعبية في كانون اول 1978 ، وقد وقعت الدولتان بتاريخ 7-7-1979 اتفاقا تجاريا يمنح الصين بموجبه وضع ((الدولة الاكثر رعاية)) لمدة ثلاث سنوات ، كما تضمن الاتفاق تخفيض التعاريف على الواردات الصينية ، وجعلت الصين في وضع يؤهلها للحصول على المساعدات المالية من بنك التصدير والاستيراد ومكن الاتفاق ايضا من اقامة المكاتب التجارية في كلتا الدولتين وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 4407.3 مليون دولار في عام 1983 . (**سبيرو ، 1987 : 366**)

لقد ادركت الصين ان اتباع التنمية المنغلقة والتاثر الشديد للتجارة الخارجية بالامور السياسية يؤديان الى الفشل في الاستفادة من المنافع التي تتاتى من التقسيم الدولي للعمل ، فقد اتسم نمط التجارة الخارجية للصين بمجموعة من الخصائص التي قللت من فائدتها للتنمية خلال فترة ما قبل الاصلاحات ، كصغر الحجم وشدة التقلب والتغير السريع في الشركاء التجاريين وضخامة التغيير في الهيكل.(**فرجاني ، 1987 : 312**)

وقد اتخذت الصين خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات عددا من الاجراءات التي ترمي الى تطوير العلاقات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي ، ومن تلك الاجراءات اتباع طرق تجارية مرنة لتوسيع الصادرات كاستيراد المواد الخام وتصدير البضائع الجاهزة وتحديد اسعار الصادرات على اساس الاسعار السائدة في الاسواق

العالمية وبموجب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وتحديد العملة التي تستخدم في تسديد الصفقات ، كما تغير تركيب الصادرات والواردات ، فقد اخذت نسبة المنتجات الصناعية ومنتجات المناجم من البضائع المصدرة الى الخارج تزداد تدريجيا اذ تصاعدت نسبتها تدريجيا من 9.2% عام 1950 الى 51.8% عام 1980 . (**محمد ، 1988 : 46**)

2. **حجم التجارة الخارجية للصين :**

تشير بيانات الجدول (1) الى ان الحجم الاجمالي لتجارة الصين الخارجية قد بلغ في العام 1995 نحو 280863,1 مليون دولار امريكي ، وهي في نمو متواصل اذ بلغت في عام 2000 (4,743,9603) مليون دولار ، منها 249202,6 في جانب الصادرات و 225093,7 من جانب الواردات ، ويلاحظ ان الميزان التجاري الصيني يحقق فائضا وصل الى 43572,3 في عام 1998 ثم عاد الى 24108,9 في عام 2000 .

الجدول (1) حجم التجارة الخارجية للصين (1990 – 2000) مليون دولار

الاعوام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	اجمالي التجارة الخارجية
*1990	296731.20	254934.30	41795.9+	551664.5
*1991	382744.30	339530.60	43213.7+	722274.9
*1992	468272.80	444263.80	24009+	912536.6
*1993	524141.40	593961.60	69820.2–	1118103
1994	121006.3	115613.6	5392.7+	236619.9
1995	148779.6	132083.5	16696.1+	280863.1
1996	151047.5	138832.8	12214.7+	289880.3
1997	182791.6	142370.4	40421.2+	325162
1998	183809.1	140236.8	43572.3+	324045.9
1999	194930.9	165699.1	29231.8+	360630
2000	249202.6	225093.7	24108.9+	474296.3

* القيمة بالمليون يوان صيني

المصدر : U N : Intrnational Trade Statistics 1998 1999 , 2002 , New York.

3. **اتجاهات التجارة الخارجية الصينية :**

تظهر البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للصين الى ان اتجاهات الصادرات الصينية تتركز بصورة كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية التي بلغ اجمالي حصتها من تلك الصادرات نحو 42004.2 و 52156.4 مليون دولار للعامين 1999و2000 أي ما نسبته 22% و 21% لذات العامين على التوالي ، وكان نصيب اليابان من الصادرات الصينية 32410.6 و 41654.3 مليون دولار للاعوام 1999و2000 وهو ما تشكل نسبته 17% لكل العامين من اجمالي الصادرات الصينية الى العالم ، اما هونغ كونغ فقد بلغت حصتها 44518.3 في عام 2000 محققة بذلك نسبة

18% من اجمالي الصادرات الصينية لذلك العام ثم تاتي كوريا الجنوبية فالمانيا وهولندا وسنغافورة والمملكة المتحدة على راس الدول التي تصدر اليها الصين. (**UN,1999-2000 :90**)

وعلى مستوى الاستيرادات يلاحظ ان اليابان تاتي في المركز الاول من بين الدول التي تستورد منها الصين اذ بلغت اجمالي الواردات الصينية من اليابان 41509.7 مليون دولار في العام 2000 ويشكل ما نسبته 18% من اجمالي الواردات الصينية لذلك العام ، وتاتي الولايات المتحدة الامريكية في المركز الثاني ، فقد بلغ اجمالي الواردات الصينية منها نحو 22374.6 مليون دولار للعام 2000 وتشكل هذه المستوردات نسبة 15% من اجمالي الواردات الصينية من العالم ، اما هونغ كونغ فقد احتلت المرتبة الثالثة بعد كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبواقع 9429.0 مليون دولار للعام 2000.

4. **الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الصينية :**

أ. الهيكل السلعي للصادرات الصينية :

تظهر البيانات الخاصة بالمجموعات السلعية الصينية الى ان الصادرات الصناعية تشكل القسم الاكبر ضمن هيكل الصادرات الصينية اذ بلغت اكثر من 90% من اجمالي الصادرات السلعية الصينية خلال الفترة منذ العام 1994 صعودا ، ويلاحظ ان ضمن هذه الصادرات الصناعية كانت صادرات المنسوجات تمثل اكثر من 35% في العام 1992 والاعوام القليلة التي تليه ثم عادت لتنخفض الى 27.2% في عام 1999 ، في حين ارتفع نصيب بعض المجموعات الصناعية كالصناعات المعدنية (الفلزية) الى نحو 39.3% في عام 1999 بعد ان كانت تمثل 22.8% في عام 1992 ، كذلك شهدت المنتجات الكيمياوية ارتفاعات قليلا فبعد ان كانت تمثل 9.2% من اجمالي الصادرات الصناعية في عام 1992 ، بلغت 10.6% في عام 1999 بينما سجلت مجموعة الصادرات الصناعية من (الاغذية والمشروبات والتبوغ) انخفاضا في عام 1999 فبلغت 3.6% بعد ان كانت تشكل 5.4% من اجمالي الصادرات الصناعية الصينية ، وبالنسبة للصادرات الزراعية فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في اواخر عقد التسعينات اذ وصلت في العام 1999 الى 3.2% من اجمالي الصادرات الصينية بعد ان كانت تشكل 7.5% و 6.7% من اجمالي تلك الصادرات من المعادن هي الاخرى انخفاضا واضحا من 5.2% عام 1992 الى 2.1% عام 1999 (**UN,1999:91**) ، وكل هذه المؤشرات تدل على ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الصينية فبعد ان كانت تمثل 87.3% في 1992 وصلت الى اكثر من 94.7% من صادرات عام 1999 .

ب. الهيكل السلعي للواردات الصينية :

تشير البيانات الخاصة بالتركيب السلعي للواردات الصينية الى تصدر مجموعة التجهيزات الصناعية قائمة تلك السلع فقد بلغت في عام 1998 نحو 47% و 44.5% في العام التالي له ، وتشكل السلع المصنعة النسبة الاكبر ضمن هذه المجموعة وبنسبة 40% للعام 1999 واكثر من ذلك بقليل في عام 1998 ، اما المواد الاولية فقد بلغت 4.6% من اجمالي تلك التجهيزات الصناعية ، وتاتي في المرتبة الثانية مجموعة الالات والمكائن وبنسبة 37.1% من اجمالي الواردات الصينية ، وهذه بدورها قد ارتفعت نسبتها من اجمالي الواردات من 29.1% عام 1992 الى اكثر من 35% في الاعوام 1998و1999 ، وتمثل مجموعة المعدات الرأسمالية نسبة تزيد على 20% من اجمالي الواردات من الالات والمكائن ، وتاتي الواردات من الوقود في المركز الثالث بنسبة 5.3% عام 1999 ، اما الواردات من السلع الاستهلاكية فقد بلغت نسبة 4% للعامين 1998و1999 اما الواردات من الاغذية والمشروبات فقد بلغت 3.5% عام 1999 ،

يلاحظ على الهيكل السلعي للواردات الصينية انها تتركز على استيراد السلع الصناعية والالات والمكائن ، في حين نجد ان الواردات الاستهلاكية تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الواردات قياسا الى نسبة الواردات من التجهيزات الصناعية والالات والمعدات الرأسمالية ، وهذا متاتى من السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها جمهورية الصين الشعبية والمتمثلة بتطوير وبناء الصناعة الصينية .

5. **الصين ومنظمة التجارة العالمية :**

شهدت الصين خلال السنوات القليلة التي سبقت قيام منظمة التجارة العالمية انخفاضات عديدة للتعريفات الجمركية ، فقد وصل متوسط نسبة الرسوم الجمركية 35.9% في نهاية الثلث الاول للعام 1996 ، وهو يمثل ما التزمت به الصين في مفاوضاتها لاستعادة عضويتها في الغات GATT ومن تاثيرات ذلك على الاقتصاد الصيني وحياة الشعب الصيني تخفيف العبء عن مؤسسات صينية كثيرة في استيراد التجهيزات والمواد الخام من الخارج ، وفي تحليل قدمه تشانغ يون لينغ مدير معهد بحوث اسيا (الباسفيك) باكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، قال فيه : ان حماية المؤسسات الداخلية من خلال التعريفة الجمركية امر ليس جيدا لانه يعني توفير الحماية للتخلف ، لذا فان لهذه السياسة الحمائية نواقصها وعيوبها .(**جيانغ ، 1996 : 14-15**)

وبعد قيام منظمة التجارة العالمية انضمت اليها الصين خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في شهر تشرين الثاني عام 2001 في قطر ، وذلك بعد مفاوضات استمرت لعدة سنين ، كما وافقت المنظمة على انضمام تايوان بعد يوم واحد من انضمام الصين اليها ، وانضمام الصين الى هذه المنظمة له ابعادا واسعة النطاق اذ انه سيؤدي الى فتح اسواق الصين الضخمة امام المنافسة الاجنبية ، ويعني انها عزلة الصين ، الامر الذي يعني للعديد من الصينيين الحصول على سلع استهلاكية عالية النوعية باثمان رخيصة ، كما انه يزيد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية اليها فهي تأمل من وراء انضمامها ان تخترق صادراتها اسواق العالم مستفيد من تخفيضات الرسوم الجمركية ، ومن ازالة القيود غير الجمركية فالحجم الكبير للتجارة الخارجية الصينية يجعلها مستفيدة من هذا الانضمام (**الجميلي ، 2002 : 73**) تجدر الاشارة الى ان انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية جاء بعد ان وافقت على مجموعة شروط من بينها عدم معاملتها كبلد نام فيما يخص المعونات الزراعية ، كذلك قد يؤدي هذا الانضمام الى تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وتايوان. (**السامرائي ، 2002 : 83**)

ان انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية جاء من موقع قوة ، فهو بالتالي يمثل ميزة لها ، فقد حققت نجاحا كبيرا في توسيع الصادرات وهي تتمتع بمركز قوى على صعيد ميزان المدفوعات ، كما ان لديها احتياطات دولية وفيرة ، الا ان تزايد وجود المصدرين الصينيين . يشكل مصدر قلق للعديد من البلدان النامية ذات الهيكل التجاري المماثل ومع ذلك ورغم تدنى مستويات الاجور ، لا تتمتع الصين بميزة عامة في التكاليف في قطاع الصناعة الى الدرجة التي تميزها عن البلدان النامية الاخرى ، وذلك بسبب تدنى مستوى الانتاجية ، لاسيما في القطاعات المملوكة للدولة فان اللذين يواجهون اشد المخاطر ، ولاسيما في اسواق ثالثة في الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة بما في ذلك عمليات التجميع في صناعة الالكترونيات ، هم المنتجون متوسطو الدخل مثل البلدان الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق اسيا والمكسيك ، فهذه الاسواق التي تتسم بدرجة عالية من المنافسة هي بالتحديد الاسواق الاكثر عرضة للتاثر بالخطر الناجم عن الوقوع في خطا التعميم .(**الوادي ، 2002 : 109**)

وان تصدي الصين للتحدي المتمثل في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب اعتماد طائفة كاملة من السياسات الرامية الى ضمان سلاسة عملية التكيف والمحافظة على نمو قوي ، ومن المهم ان تحافظ الصين على استقلاليتها وان تحتفظ بخيار استخدام سعر الصرف عند اللزوم للحيلولة دون حدوث اختلالات خطيرة في بعض قطاعات الاقتصاد ، وبالنظر الى ان هناك حدودا للاعتماد على الصادرات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة فان العمل بشكل سريع ومتسلسل على الارتقاء بالمستوى التكنلوجي في قطاع الصناعة مما يسمح للصادرات بالتحول نحو منتجات تتميز بقيمة مضافة اعلى وبكثافة في استخدام المهارات سيتطلب انتهاج ستراتيجية جديدة تهدف الى الاستعاضة عن الاجزاء والمكونات المستوردة بمنتجات محلية مع تعزيز الاعتماد على الاسواق المحلية من اجل زيادة العمالة المنتجة .(**الوادي ، 2002 : 111**)

ثانيا : الاستثمارات الاجنبية في الصين :

1. **تطور حركة الاستثمارات الاجنبية في الصين :**

احتلت الصين خلال التسعينات مكانة اكبر متلق للاستثمارات الاجنبية من بين مجموع البلدان النامية ، اذ بلغ حجم هذه الاستثمارات خلال الاعوام 1979–1998 نحو 549 مليار دولار ، منها 246 مليار دولار استثمارات فعلية ، وهو رقم هائل بكل المعايير ، ولقد مر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر FDI الى الصين بعدد من المراحل الرئيسية وهي كالاتي:(**عبد الفضيل ، 2000 : 98**)

أ. المرحلة الاولى وتمتد من (1979–1986) :

وتعد فترة تجريبية بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر ، وخلال هذه الفترة تم تدفق نحو 6.6 مليار دولار الى الاقتصاد الصيني .

ب. المرحلة الثانية وتمتد من (1986–1991) :

وفي هذه المرحلة دخلت الصين في مرحلة التوسع الكبير في مجال اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ورافق ذلك الاستكمال التدريجي للقوانين المنظمة للاستثمارات الاجنبية وتم خلالها تدفق 16.7 مليار دولار .

ج. المرحلة الثالثة وتمتد من (1992–1995) :

وهي مرحلة النمو المتسارع للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين ، فقد تدفق خلالها نحو 170 مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، أي ما يعادل 70% من جملة الاستثمارات الفعلية .

د. المرحلة الرابعة وتمتد من عام 1996 وحتى الان :

اتسمت هذه المرحلة بالتنسيق الهيكلي لاستخدامات الاستثمارات الاجنبية حيث تم التركيز على مفهوم الكفاءة والنوعية بدلا من الحجم بالنسبة للاستثمارات الوافدة ، وذلك لكي يتم توظيفها بكفاءة في اطار استراتيجية التنمية والتحديث ، وقد تميزت هذه الفترة عن سابقاتها بتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الضخمة والطويلة الاجل بعد ان كانت احدى سماتها في الثمانينات التركيز على الصناعات البسيطة والخدمات قصيرة الاجل. والجدول (2) يوضح تطور التدفقات السنوية للاستثمارات الاجنبية المباشرة والفعلية (وليس المتعاقد عليها فقط) خلال الفترة 1986–1996 .

الجدول (2) التدفقات السنوية للاستثمارات الاجنبية المباشرة (الفعلية) خلال الفترة 1986-1996

(مليار دولار)

العام	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الصين
1986	2.2
1987	2.6
1988	3.7
1989	3.8
1990	3.7
1991	4.7
1992	11.3
1993	27.8
1994	33.9
1995	37.9
1996	42.4

المصدر : محمود عبد الفضيل ، ص100 .

وتشير الاحصاءات الى ان نحو 86% من جملة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تدفقت الى الصين خلال الفترة 1979-1993 كانت قادمة من هونغ كونغ ، واستمرار الاتجاه نفسه حتى عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية ، وعليه فان الجانب الاكبر من تدفقات FDI للصين هي استثمارات ذات اصول صينية ، وليست على غرار الاستثمارات التي تتسم بعدم الاستمرارية نظرا لخضوعها لاستراتيجيات الشركات دولية النشاط التي تقوم باعادة توطين نشاطاتها في بقاع العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الربحية الكلية ، فقد بلغت نسبة استثمارات هونغ كونغ اكثر من 50% من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين للفترة 1994-1996 . **(عبد الفضيل ، 2000 : 104)**

ويشير تقرير الاستثمار العالمي الى ان هناك عددا من العوامل التي تظافرت واسهمت بجذب الاستثمارات الاجنبية الى الصين ومنها : **(UNCTAD , 1994:68)**

أ. التوسع السريع في الاسواق المحلية والذي جاء نتيجة الاداء الاقتصادي القوي.

ب. الانفتاح التدريجي للسوق المحلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ج. انخفاض كلفة الانتاج والموارد الطبيعية التي تزخر بها الصين ، ساهمت في جذب عدد كبير من الشركات عابرة القوميات .

د. توجه الصين نحو اليات الاقتصاد السوقي وبعض الصيغ الاقتصادية الاخرى لما فيه من اهمية الاصلاح الهيكلي امام المستثمرين الاجانب والمحلين .

هـ. النمو الاقتصادي المتصاعد في الاقطار المجاورة للصين واصلاح العلاقات مع تايوان وجمهورية كوريا ، اذ لم تكن الاستثمارات القادمة من هذه البلدان ذات اهمية تذكر بالنسبة للصين عام 1980 ، ولكنها اليوم قد اصبحت مصدرا رئيسيا للاستثمارات فيها .

2. **الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الصين :**

لقد ادى FDI دورا مهما في رفع معدل النمو الاقتصادي في المناطق الساحلية والمقاطعات التي تركزت فيها تلك الاستثمارات وبخاصة في مقاطعات : فوجيان وقوانغ دونغ وتيان جين وجيا نصو وليا ولينغ وشانغ دونغ وتشيانغ وبكين وخبى وشانغهاي ، فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي في هذه المقاطعات للفترة 1983–1992 نحو 9.5% وكان الاستثمار الاجنبي المباشر مسؤولا عن تحقيق ما نسبة 20.7% من ذلك النمو في GDP ، مع الاشارة الى ان هذه المقاطعات المذكورة اعلاه قد اسهمت بنسبة 53.3% من الناتج المحلي الصيني ، كما مارست المدخرات المحلية دورا رئيسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، فقد تميز هيكل الطلب في الصين بالزيادة الحادة في الاستثمار مقابل تناقص الاستهلاك الخاص فمنذ منتصف الثمانينات وحتى 1995 انخفض معدل الانفاق الاستهلاكي من 51% الى 46% مما ادى الى ارتفاع المدخرات التي استخدمت لتمويل المعدلات المرتفعة للاستثمار (**السامرائي 2002 : 322**)، كما ان FDI في مشاريع البنى الاساسية كالمطارات والموانئ ومحطات توليد الطاقة والطرق الخارجية .. الخ ، قاد الى ايجاد بيئة افضل للاستثمار تسمح بترسيخ وتعزيز مجالات الاستثمار المحلي ، وان لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الاخرى كالقروض الرسمية والخاصة والاستثمارات المخفطية في السندات والاسهم ، دوراً اساسياً ايضا في دعم الاستثمار المحلي ، ويرد ذلك وبشكل رئيسي الى استخدام الصين لهذه القروض الاجنبية ، لغرض تمويل صناديق الاستثمار المحلية الممولة للمشاريع الاستثمارية .

وعلى صعيد الانتاج الصناعي فقد زادت قيمة الناتج الاجمالي للصناعات المنتجة من الشركات الاجنبية بشكل كبير ، ففي عام 1988 انتجت هذه الشركات 15.6 مليار يوان من قيمة الناتج الصناعي الاجمالي في الصين ، وبحلول عام 1993 ارتفع ذلك الرقم الى 346 مليار يوان وتبعا لذلك فقد ارتفعت حصة الشركات الاجنبية المستثمرة من 0.9% من قيمة الناتج الصناعي الكلي لها في عام 1988 الى 10.2% عام 1993 ثم الى 18.6% في عام 1997 ، وتبدو انجازات تلك الشركات الاجنبية المستثمرة اكثر تاثيرا ، فخلال الفترة من 1988–1993 نمت قيمة الناتج الصناعي الاجمالي من هذه الشركات بنسبة 85.9% في السنة ، وهي اعلى خمس مرات من متوسط معدل نمو هذه القيمة على المستوى الوطني (14.3%) لاسيما عند مقارنتها بالنمو البطيء لقيمة الناتج الصناعي الاجمالي المنتج من المنشات المملوكة للدولة ، فخلال الفترة نفسها نمت هذه المنشاة بنسبة 6.7% في السنة ، وهي نسبة اقل من نصف متوسط معدل النمو الوطني. (**السامرائي 2002 : 327**)

وبالنسبة لاثار FDI على الاستخدام فيشار هنا الى ان احد دوافع الحكومة الصينية الرئيسية لجذب تلك الاستثمارات هو احداث الاستخدام بالفعل فقد ارتفع عدد العاملين في الشركات الاجنبية المنتسبة من نحو 5 مليون في عام 1991 الى الضعف في عام 1993 واستمر العدد بالتزايد حتى وصل الى 17.5 مليون في عام 1997 . (**السامرائي 2002 : 350**)

3. **مستقبل الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين :**

بدأت الحكومة الصينية ومنذ النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي تفرض رؤيتها الخاصة بالنسبة لنوعية وخصائص الاستثمارات الاجنبية في ضوء متطلبات التنمية وضعف القاعدة التقانية في الصين ، وفي اطار تلك الرؤية الستراتيجية صدرت مجموعة من التشريعات والقرارات التي بدأ تطبيقها منذ 1997 ، وعلى راس تلك التشريعات قرار التفتيش السنوي على الشركات الاجنبية ، وهو اجراء بدأت الحكومة الصينية بتطبيقه منذ عام 1997 ، وهو يعطي للحكومة الحق في تقويم انشطة الشركات وتحديد مدى دقة التزامها بامساك الدفاتر ، وتوافقها مع قوانين البلاد ، وحددت الحكومة تصنيفين هما (A) و (B) كنتيجة لذلك التفتيش ، وعليه فان الشركة التي تحصل على تقويم (B) سوف تحرم من امكانية زيادة رأسمالها وفتح فروع جديدة لها في الصين بالاضافة الى بعض الاجراءات العقابية الاخرى ، ومن جانب اخر قامت مصلحة الصناعة والتجارة باصدار منشور الى جميع الادارات والحكومات المحلية ، في نيسان 1998 حددت فيه بعض المعايير والضوابط للموافقة على الاستثمار الاجنبي المباشر واهمها ما يلي:(**عبد الفضيل، 2000 : 102**)

أ. انتقاء الاستثمارات الاجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم .

ب. السماح لها بالعمل بشرط جلبها لتقانة متقدمة .

ج. حماية السوق المحلي من توسع الشركات الاجنبية .

د. حماية سيطرة ملكية الدولة مقارنة بالملكيات الاخرى .

هـ. خفض نسبة المشاركة الاجنبية في المشروعات المشتركة .

و. التطبيق الحازم لقانون منع الاغراق وقانون منع حماية الاحتكار بالنسبة للشركات الاجنبية بصفة خاصة.

ثالثا : تقويم تجربة التنمية وفق اشتراكية السوق والافاق المستقبلية للاقتصاد الصيني .

لقد ادت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الصين منذ عام 1978 الى تغيير الكثير من ملامح الصين ، فقد انتقلت بالصين الى دولة تقف في مصاف الدول المتقدمة ، وقد ساعدها على ذلك قاعدتها السكانية الكبيرة ، وقاعدتها الاقتصادية العريضة الغنية التي تتمتع اليوم باعلى معدلات نمو في العالم ، والتي يقدر خبراء الاقتصاد في العالم ، ومن بين الاسباب التي كانت وراء هذا النمو هو الارتفاع غير العادي للمدخرات والمكاسب الكبيرة في الانتاجية ، نتيجة لسياسة الاصلاح ، وبخاصة تخصص العمالة ، اضافة الى ملائمة الاوضاع الداخلية في الصين والمتمثلة بتصميم وتنفيذ مجموعة من الاصلاحات التي تتوجه الى السوق ، والتي منحت المزارعين والعمال حوافز للنهوض بالنمو ، في حين احتفظت بالسيطرة على الاقتصاد الكلي (عثمان والثامر،2001 :151) ، فحققت الصين نموا شاملا في انتاجية عناصر الانتاج كلها زاد على 3% في السنة خلال الفترة 1985-1994 ويعود ثلث الزيادة في الناتج الصيني منذ 1985 الى زيادة الكفاءة ، اما الجزء الاكبر الباقي فيعزى الى حدوث تطور كبير للاستثمار الحافز للنمو ، دفع اليه نمو الدخل ، وهو ما ترجم المعدلات مرتفعة من مدخرات الاسر والمنشات فكان متوسط حجم المدخرات وحجم الاستثمارات كلاهما قريبا من 40% من الناتج المحلي في الفترة 1985-1994 .

غير ان ذلك لا يعني عدم وجود ظواهر وافرازات سلبية للتجربة الصينية في الاصلاح والانفتاح وتطبيق اشتراكية السوق (ذات الخصائص الصينية) ، فالممارسات العملية خلال التسعينات تشير الى بروز عدد من المؤشرات

السلبية والمقلقة في الصين وتحديدا في المناطق الحضرية ، ويمكن ايجاز اهم تلك المؤشرات والماخذ السلبية فيما ياتي : **(عبد الفضيل ، 2000 : 179)**

1. ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير منذ 1993 .
2. تعاظم الفروق والتباينات في مستويات دخول الافراد اذ ارتفعت نسبة الدخل المتوسط للعشير الا على (TOP-Decile الى الدخل المتوسط للعشير الادني Bottom Decile من 7 اضعاف عام 1981 الى 13 ضعفا عام 1995 .
3. تفاقم ظاهرة الاغنياء الجدد الذين حققوا ثراء فاحشا لم يكن معهودا في المجتمع الصيني منذ ثورة 1949 ، وقد ساهمت الارباح من المشروعات الخاصة الجديدة والدخول الناجمة عن الانشطة الريعية وبخاصة مدفوعات الرشوة والعمولات الناجمة عن ترسية العقود الحكومية لبعض المسؤولين الحكوميين والاداريين فضلا عن الا تجار بالمعلومات الداخلية ذات الطابع السري والرسمي .

وتقدر احدى الباحثات اليساريات الصينيات لين شن Lin Chun ان ((الصين تجتاز تجارب اقتصادية واجتماعية وحضارية وثقافية غير مسبوقة ، وتتجه مسيرتها الى شيء بعيد عن الرأسمالية والاشتراكية بالمفاهيم المتعارف عليها لهذين المصطلحين ، ولذا فان ابواب التوقعات مفتوحة على مصراعيها)). **(عبد الفضيل ، 2000 : 180)**

ولغرض استشراق مستقبل الاقتصاد الصيني فانه يضاف الى ما تقدم من ادوات ومؤشرات التوقع والتقدير لمستقبل ذلك الاقتصاد ، الميكانزمات الاقتصادية الى جانب العوامل التي تمثل اعباء ينوء بحملها اقتصاد الصين ، وبالامكان تصنيف العوامل الى صنفين هما عوامل دافعة لتقدم الاقتصاد الصيني ، وعوامل تمثل تحديات واعباء قد تعيق ذلك التقدم ، وكما ياتي :

1. **العوامل الدافعة :**

تتمتع الصين بعدد من العوامل ، تجعل منها محط انظار العالم ، فقوة الصين الصناعية المتنامية ليست مقتصرة على السلع رخيصة الثمن ، والصناعات منخفضة التقنية اذ اصبحت الصين اليوم قادرة على تخريج علماء ومهندسين على مستوى عال في مجالات الفيزياء والاليكترونيات وعلوم الكومبيوتر والبيو تكنلوجي وغير ذلك ، ولدى الصين اليوم ما لا يقل عن 350 الف مهندس في تكنلوجيا المعلومات يحصل كل منهم على 105 دولار شهريا في المتوسط ، بينما يكسب المهندس الامريكي اكثر من ذلك المبلغ بحوالي 21 دولار تقريبا ، مما يضطر الشركات الاجنبية الى انجاز حتى اكثر الاعمال تعقيدا ومهارة في الصين ، كما ان العديد من الشركات الامريكية ادركت الاثر الايجابي المباشر لعملياتها في الصين ، فشركة (جنرال اليكترك) تحقق ارباحا كبيرة من مشروعاتها في الصين ، وتبلغ مبيعات شركة (موتورلا) فيها حوالي 12% من اجمالي دخل الشركة على نطاق العالم ، وقد انتقلت كميات كبيرة جدا من الصناعة كثيفة العمالة الى الصين كصناعة لعب الاطفال والمنسوجات واللدائن والاليكترونيات الاستهلاكية والعدد اليدوية وغير ذلك. **(بورشتين وكيزا، 2001 : 115)**

وعلى صعيد مؤشرات العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية نجد ان الاحداث في الصين تؤثر في الغالب في اسواق السلع الامريكية صعودا وهبوطا ، فعلى سبيل المثال ان الصادرات الزراعية الامريكية افادت من التغيير المفاجئ في انماط التجارة في الصين خلال عام 1995 ، وذلك عندما زاد لاول مرة حجم الذرة التي تستوردها الصين خلال خمس سنوات عن وارداتها من القمح بنسبة 250% في اسعار الاسهم الامريكية ، كذلك فان العجز

التجاري للولايات المتحدة مع الصين ، اصبح مسالة اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة ويتوقع المحللون بان العجز التجاري الشهري للولايات المتحدة مع الصين ربما يتجاوز العجز التجاري الامريكي مع اليابان .

لقد اخذت سوق الصين المزدهرة تعج بشركات الكومبيوتر الامريكية لتسويق اجهزة الكومبيوتر الشخصية وان للصين تاثير عميق في الاقتصاد المحلي في انحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة ، ففي كانساس عقدت 120 شركة حلفا مشتركا بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة في التصدير الى الصين ، وفي كاليفورنيا أنعقد حلف مماثل ضم 350 عضوا ن وعلى المستوى القومي ، يوج اكثر من 1000 مشروع من مشروعات الاعمال الامريكية – الصينية .

وبالاضافة الى ما تقدم نجد ان الصين قد جمعت اكثر من 100 مليار دولار من العملات الاجنبية ليكون احتياطيا لها ، ولتصبح احدى الدول القلائل التي تمتلك اكبر احتيالا من العملات الاجنبية ، كذلك فان الصين قد اشترت في النصف الاول من عام 1996 ما قيمته 11.8 مليار دولار من دين الخزانة الامريكية ، لتصبح الصين بذلك ثلث اسم عميل للحوكمة الامريكية . **(بورشتين وكيزا ، 2001 : 117)**

ومن المؤشرات الايجابية ايضا في الصين وعلى صعيد تشجيع الروابط بين الجامعات والصناعة ، وهو الامر الذي يمكن ان يحفز الابداع ، هو قيام المؤسسات الخاصة بالتعليم العالي بدعم العمل التقني بالشركات ، فقد انشات جامعة تسينجهو معهد الهندسة الكيميائية والكيمياء التطبقية ، بالاشتراك مع شركة (سينولد) لهندسة البيتروكيمياويات التي خصصت اكثر من 3.6 مليون دولار لدعم انشطة الجامعات البحثية ، كما قامت الجامعات الصينية بانشاء متنزهات علمية ، فمتنزه شنغهاي يعمل كالة تفريخ للتطبيق السريع للعمل العلمي والتقني في الصناعة ، وفي التسعينات اكدت الصين على تطور صناعة التقنية – كما تقدم – من خلال برامج حكومية متنوعة لدعم البحث والتطوير ، كما انها اخذت باستخدام البحث والتطوير ايضا لتحسين انتاجية الانشطة التقليدية في الزراعة ، وفي الريف يعمل برنامج سبارك SPARK على نشر التقنيات لمساعدة المزارعين في استخدام تلك التقنيات من اجل لتنمية الزراعية . **(UNDP , 2001 :82)**

لقد بات متوقعا انه اذا ما استمرت الصين في طريق التقدم والتطور الاقتصادي الذي تحقق في العقدين الاخيرين من القرن العشرين فانه من الراجح انها يمكن ان تتصدى في ال (25) عاما القادمة للولايات المتحدة الامريكية وتصبح صاحبة اكبر اقتصاد عالمي ، فقد حققت الصين نصرا بتعهد الادارة الامريكية بتجميد مشروعاتها الخاصة بتزويد تايوان بالاسلحة ، وذلك خلال زيارة (جيانغ زيمين) الى واشنطن في تشرين الاول عام 1997 ، وما زيارة الرئيس الامريكي (كلينتون) الى بكين عام 1998 الا دليل واعتراف من الولايات المتحدة بمكانة الصين وما ينتظرها في المستقبل من توقعات كونها ستحتل موقع القيادة في الدول الاسيوية ، كما شكلت سببا في تحول انظار المجتمع الدولي الى الصين التي اصبحت تقوم بدور الزعيم الجغرافي والاقتصادي والسياسي بدلا من اليابان ، وهي تسير بخطى ثابتة في طريق الاصلاح الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة ، وقد برز ذلك واضحا من خلال قدرتها على السيطرة على كل الخيوط المتصلة بعملتها الوطنية اثناء الازمة الاسيوية . **(الحمدي ، 2002 : 64)**

ان استعراضا لما فعلته الولايات المتحدة خلال السنوات الاخيرة تجاه الصين يثبت ان الاخيرة هي التي املت ارادتها على امريكا ، ويظهر ذلك جليا من خلال قضية تايوان وحادثة طائرة التجسس الامريكية التي ضبطتها الصين ، وتخلي بكين عن الدولار الامريكي في تعاملاتها التجارية الخارجية واستعاضتها عنه باليورو الاوربي .

2. **التحديات والاعباء في وجه مستقبل تنمية الاقتصاد الصيني :**

يعد كبر حجم البلاد من اهم خصائص الصين ، ورغم ان ذلك الحجم الكبير يشكل اهم القواعد الاقتصادية لها ، لكنه وبالوقت ذاته يمثل خطراً يهدد بقائها ، ومستقبل تقدمها الاقتصادي ، فالتزايد المطرد في عدد السكان الصينيين يفرض عليها ايجاد المزيد من الطعام والوظائف في كل سنة ، فضلا عن ارتفاع عدد المتقاعدين ومن يصلون الى سن الستين وهؤلاء بحاجة الى من يعيلهم (**بورشتين وكيزا ، 2001 : 218**)، ومن اهم الاعباء الاخرى التي تثقل الكاهل الاقتصادي لها هو العامل الطبيعي والجغرافي اذ يتعين على الصين ان تدعم خمس البشرية (عدد سكان الصين) بما هو اقل من هس الاراضي الزراعية في العالم ، فالنمو السكاني بطئ بدون توقف ، بينما ينخفض نصيب الفرد من الارض الزراعية ، بالاضافة الى الموارد الاخرى الاخذة بالتدهور كانخفاض الاحتياطي والناتج النفطي مع الارتفاع السنوي في معدلات الاستهلاك ، كذلك فان التلوث الصناعي لابد له في ان يسهم في الاصابة بالامراض الصدرية المسؤولة عن حوالي ربع الوفيات فيها ، وعليه فان نقص الارض الزراعية وتضاؤل الموارد الطبيعية والزيادة السكانية والتلوث البيئي كل ذلك لابد له من ان يهي دوافع جديدة تنطوي تحت فكرة التنمية المستدامة التي تتضمن توازنا دقيقا يساعد على البقاء والاستمرار .

وقد جاء في تقرير (تسنغ بي يان) وهو الوزير المسؤول عن لجنة الدولة لتخطيط التنمية في جمهورية الصين الشعبية ان الاهداف الرئيسية للتنيمة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في عام 2002 كانت : WWW . China . org (cn / arabic / 26192 . htm . 23/12/2002)

أ. تحقيق معدل نمو اقتصادي مقداره 7% .
ب. الزيادة في اجمالي استثمارات الاصول الثابتة حوالي 10% .
ج. الارتفاع في مستوى الاسعار الاستهلاكية الى 2% .
د. بذل الجهود لزيادة اجمالي حجم الواردات والصادرات .
هـ. العجز في الميزانية المركزية دون 309.8 مليار يوان .
و. الزيادة في عرض الاموال الواسعة (م2) وعرض الاموال الضيقة (م1) بحوالي 13% مع عدم تجاوز النقد المطروح للتداول 150 مليار يوان .
ز. معدل البطالة بالمدن حوالي 4.5% .
ح. معدل النمو السكاني الطبيعي دون 0.8% ، ويذكر ان النمو السكان الطبيعي في الصين كان 0.650 في العام 2001 .

الاستنتاجات :

1- مر تطور الاقتصاد الصيني بثلاث مراحل رئيسية منذ العام 1949 وهي مرحلة التطبيق الاشتراكي ومرحلة الاصلاحات الاقتصادية ومرحلة اقتصاد السوق الاشتراكي .
2- ان نجاح الصين في التوجه بسرعة وسهولة نسبية نحو التنمية وفق ما يعرف باقتصاد السوق يعود الى عدة عوامل اهمها ان الصينين قد اثبتوا ان الاستثمار الاجنبي مهم ولكنه ليس ليس اساسيا ، اذ انهم وعلى الرغم من فقرهم قد استطاعوا ان يوفروا ثم يستثمروا نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً عن وجود حكومة فعالة قادرة على تصميم ستراتيجيات وضع القرارات وتنفيذها اما العامل الاخير الذي ساهم في سهولة انتقال الصين الى الاقتصاد السوقي فانه يتمثل في المهاجرين الصينيين الذين نشاوا في اقتصاديات رأسمالية ، فمدراء المصانع غالبا

ما يكونوا من صيني المهجر ، فهؤلاء يجلبون معهم الى الصين الاموال والتكنلوجيا والمعرفة والاتصالات المباشرة الضرورية .

3- تعمل الصين جاهدة من اجل التغلب على تاخرها التكنلوجي بالنسبة الى الغرب المصنع ،لذا فان الصين التي اقامت الان نظاما اقتصاديا كاملا نسبيا قد ترسخ فيها البناء الاشتراكي بحيث لا يمكن لاستيراد التكنلوجيا من الخارج ان يضع الاقتصاد الصيني او نظامها الاجتماعي تحت رحمة الاجانب.

ومن الجوانب المهمة التي شهدت تطورا ملموسا ضمن مجال الصناعة الصينية هو مجال صناعة الفضاء ، فقد نجحت تجربة اطلاق صاروخ حامل بعيد المدى في الثمانينات ، وبالرغم من ان الصين تطور علوم وتكنلوجيا الفضاء ، الا انها لا تدخل في مناقشات فضائية بل تركز قوتها على بحوث الاقمار الصناعية التطبيقية وصناعتها واطلاقها .

4- اتخذت الصين خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات عددا من الاجراءات التي ترمى الى تطوير العلاقات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي ، ومن تلك الاجراءات اتباع طرق تجارية مرنة لتوسيع الصادرات كاستيراد المواد الخام وتصدير البضائع الجاهزة وتحديد اسعار الصادرات على اساس الاسعار السائدة في الاسواق العالمية وبموجب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وتحديد العملة التي تستخدم في تسديد الصفقات ، كما تغير تركيب الصادرات والواردات .

5- على الرغم من النجاحات الهائلة التي حققتها التجربة الصينية في التنمية الا ان ذلك لا يعني عدم وجود ظواهر وافرازات سلبية للتجربة الصينية في الاصلاح والانفتاح وتطبيق اشتراكية السوق (ذات الخصائص الصينية) ، كارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير منذ 1993 و تعاظم الفروق والتباينات في مستويات دخول الافراد ، اضافة الى تفاقم ظاهرة الاغنياء الجدد الذين حققوا ثراء فاحشا ، وقد ساهمت الارباح من المشروعات الخاصة الجديدة والدخول الناجمة عن الانشطة الريعية وبخاصة مدفوعات الرشوة والعمولات الناجمة عن ترسية العقود الحكومية لبعض المسؤولين الحكوميين والاداريين فضلا عن الا تجار بالمعلومات الداخلية ذات الطابع السري والرسمي .

التوصيات

1. ينبغي على الاقطار العربية عامة والعراق خاصة الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية ولا سيما النهج الذي سارت عليه والذي اكد نجاحه من خلال تحول الصين من بلد ذو اقتصاد فقير الى اقتصاد مصدر ..
2. نظراً للدور المهم الذي تؤديه الاستثمارات في تنمية الاقتصاد الصيني ، فانه اعطاء تسهيلات وامتيازات خاصة من قبل الصينيين للمستثمرين العرب وذلك لجذب الاستثمارات العربية الى الصين ، بدلا من ان تذهب كل الاموال العربية الطائلة الى البنوك الامريكية والاوروبية .
3. ان التطورات العالمية المتسارعة في مجال التقنية تفرض على الصين تطوير القاعدة الانتاجية وبالشكل الذي يدفع الى تطوير ورفع كفاءة السلع الصينية التي توجه الى الخارج ، أي تقوية القدرة التصديرية .
4. ان تلك التطورات المتلاحقة تفرض على الصين ايضا الاهتمام الفعلي لتطوير صناعتها المختلفة وتحسين معايير الجودة (ISO) فيها ، وبما يضمن لصناعتها حضورا قويا في الاسواق العالمية .
5. تواصل واستمرار الدراسات والبحوث الاكاديمية التي تتعلق بالجوانب الاخرى من التجربة الصينية وتغطية ما لم تحط به هذه الدراسة علماً .

المصادر

أولا : الكتب :

- ابو هات ،عبد الكريم كامل ،2002: النظم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، مطبعة دار الكتب ، بغداد.
- الامين ،عبد الوهاب ،1986 : النظم الاقتصادية ، دراسة مقارنة ، الكويت .
- بورشتين ،دانييل بورشتين وكيزا، وارنيه دي ،2001 : التنين الاكبر ، (الصين في القرن 21) ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة (271) ، الكويت ، يوليو .
- ثاو ،رين ويونغ جي وبانغ ،1986: الصين سنة 2000 ، ترجمة : غازي فيصل ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الدراسات المترجمة 019) ، بغداد .
- ثرو ،لستر ، 2000: مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد .
- الحمدي ،صبري فالح ، 2002: دراسات في تاريخ امريكا وعلاقاتها الدولية ، بغداد .
- دوبيه ،جان ،1971 : تاريخ الثورة الثقافية البرولتيريا في الصين (1965–1969) ، ترجمة : طلال الحسيني ، الطبعة الاولى ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت .
- رجب ،عزمي،1980 : الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- **السامرائي ،هناء عبد الغفار ،2002 : الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين انموذجا ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد .**
- سبيرو ،جون ادلمان ،1987 : سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة : خالد قاسم ، تحرير : سمير حداد ، مركز الكتب الاردني .
- طاقة ،محمد ،2001 : العولمة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، بغداد .
- عبد الفضيل ،محمود عبد ،2000 : العرب والتجربة الاسيوية ، الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الثاني .
- عثمان ،سعد محمد ، والثامر،سامرة نعمة ،2001 : التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وافاق تطوره المستقبلي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان .
- عزيز ،مكي محمد ،1986 : اسيا الموسمية (دراسة جغرافية) ، جامعة الكويت ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت .
- فتح الله ،سعد حسين،1999: التنمية المستقلة ، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في اقطار مختلفة) ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (27) ، بيروت ، نيسان.
- **فرجاني ،نادر (واخرون) ، 1987 ، التنمية المستقلة في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت**
- محمد ، صباح محمود، 1988: الصين دراسة في الجيبوليتك ، الجامعة المستنصرية .
- مناتي ،عدنان ،2000 : النظام الاقتصادي بين الراسمالية والاشتراكية التجربة الصينية انموذجا ، الطبعة الاولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .

ثانيا :- الرسائل الجامعية :-

- السامرائي ،هناء عبد الغفار ،1994 : التخصيصية والتنمية الاقتصادية (تجارب عالمية مختارة) مع اشارة خاصة الى تجربة العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

خامسا : الدوريات :

- البياتي ، ناطق خضير ،2002 : صناعة النفط الصينية خلال نصف قرن ، المعارف النفطية ، العدد 11 ، السنة 3 ، معهد النفط ، بغداد ، تشرين اول .

– الجميلي ، حميد ،2002 : الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، شؤون سياسية العدد (4) .

– جيانغ ،تشن ،1996 : خفض الرسوم الجمركية ماذ يعني ، الصين اليوم ، عدد 4 .

– روي ،ليو دنغ روي، 1996 : صناعة الفضاء بالصين ، الصين اليوم ، العدد 9 ، ايلول.

– سلمان، جمال داود ، 1990 : الاصلاح الاقتصادي في الصين ، النفط والتنمية ، العدد1 ، السنة 15 ، دار الثورة للصحافة والنشر ، ك2 – شباط ، 1990.

–شويه ينغ ، تشانغ ،1996 : نهضة اقتصادية في دلتا النهر الاصفر ، الصين اليوم ، العدد 11.

– فان ،سون بي ،1995 : الصين تحت الاصلاح والانفتاح ، شؤون سياسية ، العدد4 ، السنة الاولى .

– هونغ ، شى و مونغ شيوي ،1996 : 365 يوم وتعود هونغ كونغ ، الصين اليوم ، العدد 7 .

– **الوادي ،مازن ،2002 : الاثار المترتبة على انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية ، دراسات اقتصادية ، العدد 14 ، السنة 4 .**

– يان شيوي شياو ،1996 : ازدهار هونغ كونغ وتنمية الوطن الام ، الصين اليوم ، العدد 7.

المصادر باللغة الإنجليزية

- Kojima , Reeitsu 1999 :: The Growing Fiscal Authority of Provin Cial – level Governments in China , The Developing Economies Volume x x x , No 4 December. Tokyo

- Simpson , Edward Smethurst ,1989: The Developing World , An Intreedetion , Longman Group . U K Limited. Second , Periodicals :

- U N C T A D , World Investment Report 1994 , New York 1994.

- United Nations , International Trade Statistical Year book 1998 , Volume 1, Trade by Country , New York , 1999 .

- United Nations , International Trade Statistical Year book , 1999 , Volume 1 , Trade by Country New York 2000 .

- United Nations , International Trade Statistical Year book , 2000 , Volume 1 , Trade by Country New York 2001 .

- World Bank , World Debt Tables 1996 , Vol . 2 , Country tables , Washing ton .

الانترنيت :

-WWW . China . Org . cn / arabic / 26129 . htm 23/12/2002 .